العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

السنة الثانية
العدد 23
آيار 2017

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال جلسة مجلس العدل الثالثة لعام 2017

وزير العدل يوجه بتوفير قطع الاراضي للموظفين وتطوير هيكلية المعهد القضائي

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بالاسراع في عقد جلسة مجلس رعاية القاصرين من اجل ايجاد الاليات القانونية الخاصة باستثمار الاموال المودعة في صندوق الحساب المستقل.

اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال جلسة مجلس العدل الثالثة لعام 2017، المنعقدة اليوم الخميس، في مقر الوزارة، والتي حضرها السادة وكلاء الوزارة الاستاذ حسين الزهيري والاستاذ عبدالكريم السعدي ورئيسة مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم والمدراء العامون في الوزارة، مؤكدا ان توفير الاراضي السكنية وبيعها للموظفين بسعر مناسب ستوفر امكانية السكن اللائق لموظفي الوزارة في عموم المحافظات.

وبحث السيد الوزير خلال جدول اعمال الجلسة مع مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، اليات انشاء معهد التدريب والتطوير القانوني ليكون ضمن تشكيلات المعهد القضائي وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مشيرا ايضاً الى امكانية اعداد دراسة خاصة مع وزارة التعليم لاستحداث (شهادة الدبلوم) ما بعد الدراسة الإعدادية وتشرف عليها لجنة مختصة من الوزارتين.

وحث السيد الوزير الجهات المسؤولة عن اعمار بناية الوزارة في الصالحية على متابعة الشركات المنفذة من اجل انجازها بالسرعة الممكنة، من اجل اعادة الدوائر العدلية اليها عملا باتجاه استقرار الدوائر العدلية العامة في اماكن مناسبة للعمل، وقد تم تكليف الدائرة الادارية والمالية والتخطيط العدلي للاشراف على عمليات الصيانة واعادة تاهيل المبنى.

وناقش السيد الوزير مع مدير عام دائرة الوقائع العراقية، اهمية ايجاد مطبعة تتوافر فيها متطلبات اصدار الجريدة الرسمية ضمن المواصفات القياسية المحددة، وبالسرعة الممكنة انطلاقا من اهمية وتماس القوانين الموجودة فيها مع مصالح الشعب والحكومة، وان يتضمن العقد اهمية التزامها بالتوقيتات المحددة من الوزارة لضمان صدورها في الزمان المحدد لكل عدد.

واكد السيد الوزير خلال مقررات المجلس على اهمية متابعة طلبات الحراس الاصلاحيين الذين لا يتمكنون من اداء اعمال (الحراسة) لاسباب صحية او اجتماعية لنقلهم الى الدوائر العدلية الاخرى التي تتناسب اعمالها مع امكانياتهم وشهاداتهم.

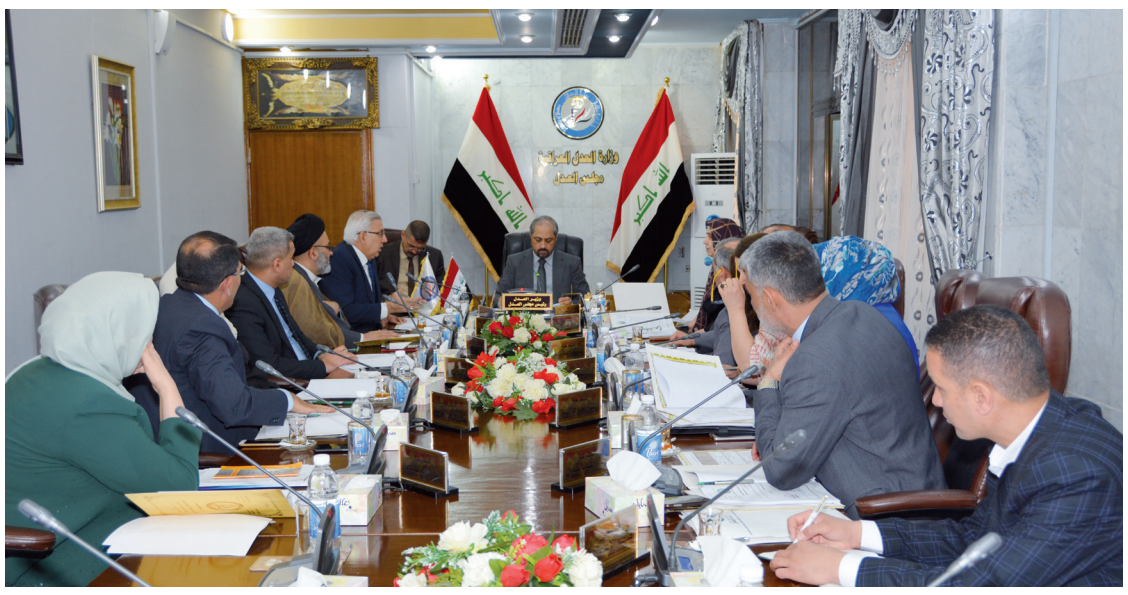

مؤسسات الدولة وأدوارها التكاملية في مرحلة ما بعد داعش

د. حيدر الزاملي

تزامنا مع عمليات تحرير اخر مناطق العراق من تواجد العصابات الارهابية تتطلب هذه المرحلة من جميع مؤسسات الدولة ان تنصب جهودها صوب (البناء والأعمار)، وهذه المسؤولية الجسيمة تتطلب نظرة فاحصة ومواقف موحدة لاعداد إستراتيجية حكومية عامة وأخرى مختصة بكل وزارة او مؤسسة لتحقيق تكامل الادوار تحت مظلة الدولة، على ان تأخذ كل جهة دورها في وضع اللبنات الأساسية التي من شأنها ان توفر الارضية اللازمة للتقدم وبناء المواطن والبلد على حدا سواء، ومن هذا المنطلق أخذنا على عاتقنا طرح مشروع وطني كبير يكون راعيا للانسان والمؤسسات الحكومية يساهم في الارتقاء بالاثنين معا للوصول الى مصاف التطور الذي تشهده بلدان العالم المتقدم. ولا يخفى على الجميع الأوضاع التي يعيشها العراق في ظل ظروف الحروب والارهاب التي اخذت منه كل مأخذ وساهمت باحداث خسائر فادحة في الجانبين البشري والمؤسساتي والقت بظلالها على الوضع العام والاقتصادي بوجه خاص، والذي يتطلب نهضة موحدة يشارك بها المواطن والحكومة لاعادة اعمار العراق، وهذا الامر لن يتحقق مالم تتعاضد الجهود الشعبية والحكومية لانجاح مشروع (التعليم الموحد) والذي تشارك خلاله جميع الوزارات الحكومية وغير الحكومية في حملة تبادل الادوار لتحقيق التكامل في منجزها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وتحقق من خلالها دعما للمؤسسات التعليمية في تخريج كوادر وظيفية متخصصة. رؤيتنا في هذا المشروع ان تطرح كل وزارة مشروعها الذي تتداخل مهام مسؤولياتها واحتياجاتها مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى وبما يحقق الفائدة المتبادلة للجانبين وفي شتى المجالات، وهذا الامر يتطلب ان تثبت مشاريع العمل كمذكرات او اتفاقيات تعاون، وترتكز فكرة المشروع على ان تشارك الوزارات في العملية التعليمية والتدريبية لملاكاتها منذ المراحل الدراسية باختيار الاختصاصات التي تحتاجها من اجل المساهمة باعادة احياء مشروع التعيين المركزي تمهيدا لاقرار (قانون مجلس الخدمة الاتحادية).

تكملة الكلمة ص٤

وزير العدل: أنهينا توثيق وأرشفة جميع وثائق التسجيل العقاري "الكترونيا" لعموم البلاد ...

أنهت وزارة العدل أرشفة جميع وثائق التسجيل العقاري " الكترونيا" في بغداد والمحافظات كافة وستحفظ بالتعاون مع البنك المركزي والذي خصص احدى خزناته لأرشفة هذه الوثائق بالتنسيق مع مكتب وزير العدل و مكتب المفتش العام للوزارة ودائرة التسجيل العقاري ...

وأكد السيد الوزير ان الوزارة حرصت وبذلت جهودا كبيرة للحد من عمليات التزوير أو التلاعب في الوثائق الخاصة بدوائر وملاحظيات التسجيل العقاري ودأبت على وضع آليات خاصة للحيلولة دون فقدانها أو تلفها ...

وأوضح السيد الوزير ان الوزارة ستقوم بسحب الأقراص المدمجة المودعة في البنك المركزي العراقي وفي الدائرة العامة للتسجيل العقاري كل ستة أشهر لتحديثها وفقا للمتغيرات التي تحصل في عائدية الممتلكات العقارية والناتجة عن عمليات البيع والشراء بالطرق القانونية ...

و طمأن السيد وزير العدل المواطنين بأن ليس بإمكان أي شخص أو أي جهة بعد الآن التلاعب بالممتلكات العقارية العائدة لهم، لا سيما وإن الوزارة وضعت اجراءات وآليات مشددة ودقيقة لقطع الطريق أمام الفاسدين وذوي النفوس الضعيفة ..

وأشار السيد الوزير إن أي عقار قد يتعرض لعملية تلاعب او تزوير فلصاحبه الحق برفع شكوى الى مكتب وزير العدل او مكتب المفتش العام للاجراء التحقيق اللازم، أو رفع دعوى مباشرة الى المحاكم المختصة للنظر فيها وإعادة الحق لأصحابه ...

يذكر ان العديد من الممتلكات العقارية تعرضت للتلاعب والتزوير بعد الفراغ الامني وحالة عدم الاستقرار السياسي التي أعقبت سقوط النظام المباد لكن وزارة العدل وفي الاعوام الاخيرة شكلت فرقاً تفتيشية تابعة لقسم المتابعة في مكتب السيد الوزير وعالجت العديد من عمليات التزوير في دوائر التسجيل ببغداد والمحافظات الاخرى وقامت بإغلاق بعضها مؤقتا لحين الانتهاء من تدقيق وفحص السجلات العقارية واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الفاسدين والمزورين واعادت الكثير من الممتلكات العقارية الى اصحابها الشرعيين ....

خلال استقباله نقيب المحامين العراقيين

وزير العدل يدعو لتعزيز اواصر التعاون بين الجانبين للارتقاء بالعمل المشترك

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، حرص الوزارة على التعاون مع نقابة المحامين وتسهيل جميع الامور المتعلقة بمجريات العمل القانوني وتذليل المعوقات التي تعترض عمل المحامين في جميع الدوائر العدلية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، اليوم الاربعاء، نقيب المحامين العراقيين الاستاذة أحلام اللامي وبحضور رئيس اتحاد التحكيم التجاري المستشار كزار الربيعي، داعيا الى اهمية تعزيز افاق التعاون بين الجانبين بما يساهم في الارتقاء بمستوى الكوادر الوظيفية في الوزارة، كونها مقبلة على استحقاقات هامة وخاصة في مجال التحكيم التجاري العراقي وخصوصا بعد انتقال مقر الامانة العامة للاتحاد الى بغداد.

وناقش السيد الوزير خلال اللقاء، الامور المتعلقة بعمل المحامين في الوزارة واهم المشاكل التي تواجه عملهم وإيجاد الحلول لها وفق القانون، لافتا الى ان التوجيهات قد صدرت الى الدوائر العدلية بتوفير التسهيلات التي من شأنها ان تيسر لهم عملهم فيها.

بدورها، اثنت نقيب المحامين العراقيين الاستاذة احلام اللامي، على الانجازات المتحققة في وزارة العدل وأخرها انجاز الارشفة الالكترونية في دائرة التسجيل العقاري والإجراءات الاحترازية والمهنية المتحققة من خلال استكمال ارشفة السجلات العقارية بشكل كامل، وشمول دوائر الاصلاح العراقية، ورعاية القاصرين بهذا المشروع وتحقيق معدل مرتفع من الانجاز فيها رغم الازمة المالية التي يشهدها البلد.

وفي ختام اللقاء قدمت نقيب المحامين العراقيين دعوة الى السيد الوزير د.حيدر الزاملي، لزيارة النقابة مع مدراء الدوائر العدلية للتداول حول الامور المتعلقة بالعمل بين الجانبين سعيا لتعزيز التواصل والارتقاء بمستوى العمل المشترك.

ملف حقوق الانسان اصبح من اولويات عمل وزارة العدل

صرح السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بان ملف حقوق الإنسان اصبح من اولويات عمل وزارة العدل، والوزارة تسعى حالياً لمنهجة وجدولة الملفات بهذا الخصوص والتي كانت من مختصات وزارة حقوق الانسان (الملغاة).

جاء ذلك خلال استقباله سعادة سفير الولايات المتحدة الامريكية السيد دوجلاس سليمان والوفد المرافق له.

وتم خلال اللقاء استعراض ابرز المهام المناطة حالياً بوزارة العدل فيما يختص بملف حقوق الانسان، وقد ابدى سعادة السفير استعداد بلده لتقديم يد العون في هذا المجال لوزارة العدل فيما يتعلق بالدورات التدريبية وتطوير الملاكات العاملة في مجال الرصد وكتابة التقارير، وغيره من النشاطات.

خلال استقباله وزير النقل والوفد المرافق له

وزير العدل يوجه بانجاز سندات موظفي وزارة النقل المشمولين بتوزيع الاراضي وحسب القانون

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان دور وزارات ومؤسسات الدولة تكاملي، وتعمل وفقا للاستراتيجية الحكومية لبناء البلد وأعماره بعد تخليصه من شرور الارهاب.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي اليوم الاحد وزير النقل الاستاذ كاظم الحمامي والوفد المرافق له، وحضور مدير عام التسجيل العقاري فوزية عليوي خفيف، وبحث الجانبان اهمية تعزيز اواصر التعاون لتقديم الخدمات للمواطنين في بغداد والمحافظات.

وتطرقت المناقشات الى موضوعين اساسيين، الاول تركز حول انجاز السندات العقارية لموظفي وزارة النقل المشمولين بتوزيع قطع الاراضي في دوائر (الموانئ، والنقل البحري، والسكك)، وقد اصدر السيد الوزير التوجيهات الى دائرة التسجيل العقاري لانجازها بالسرعة الممكنة دعما لشريحة الموظفين في توفير السكن اللائق بهم.

بدوره، اكد وزير النقل الاستاذ كاظم الحمامي، ضرورة تعزيز التعاون بين وزارات ومؤسسات الدولة بما يقدم افضل الخدمات للمواطنين، مشيدا بالانجازات المتحققة في وزارة العدل.

اكد ان الدوائر العدلية استأنفت العمل في اغلب المحافظات المحررة

وزير العدل يعلن عن افتتاح دائرة الكاتب العدل في سامراء

اعلن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن افتتاح دائرة الكاتب العدل في سامراء، مبينا ان الدوائر العدلية هي الاولى بين دوائر ومؤسسات الدولة التي استأنفت العمل في اغلب المحافظات المحررة.

وكشف السيد الوزير في تصريح صحفي، عن مباشرة الوزارة بافتتاح دائرة الكاتب العدل في سامراء بالتنسيق مع الحكومة المحلية فيها واعداد خطة كاملة لإعادة العمل في دوائرها العدلية المتواجدة بالمناطق المحررة من احتلالٍ عصابات داعش خلال الفترة المقبلة، لافتا الى ان معظم الدوائر العدلية استأنفت العمل في المناطق المحررة وصولا الى محافظة نينوى.

واشار السيد الوزير الى ان الوزارة خولت اعضاء وممثلين لها في المناطق المحررة بمتابعة الدوائر العدلية وتوفير الاحتياجات لها واعداد تقارير مفصلة عن حجم الأضرار التي لحقت بها جراء الدمار الناجم عن تخريب عصابات داعش الارهابية.

واضاف السيد الوزير، ان الوزارة اتخذت إجراءات عديدة للحفاظ على حقوق المواطنين في تلك المناطق وبالاخص فيما يتعلق بالعقارات التي صادرتها داعش الارهابية سواء بالتزوير او اجبار اصحابها بالتنازل عنها او حرق الاضابير، مبينا ان الوزارة استعانت بالنسخ الاصلية لتلك العقارات والتي تحتفظ بها دائرة التسجيل العقاري العامة، كخطوة اساسية لاعادة الممتلكات الى اصحابها بعد تحرير المناطق من العصابات الارهابية.

وزير العدل يدعو الى توحيد الجهود لتمثيل العراق بملف حقوق الانسان دولياً

2

مكتب المفتش العام لوزارة العدل ينظم حملة للتبرع بالدم

3

دائرة رعاية القاصرين تباشر حملة أعمار مديرية مدينة الصدر

4

وكيل وزارة العدل: الوزارة تعمل على انشاء محكمة خاصة لجرائم تنظيم داعش

5

خلال لقاءه السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى

وزير العدل: الالتزام بتنفيذ قانون العفو العام لحين المصادقة على التعديلات

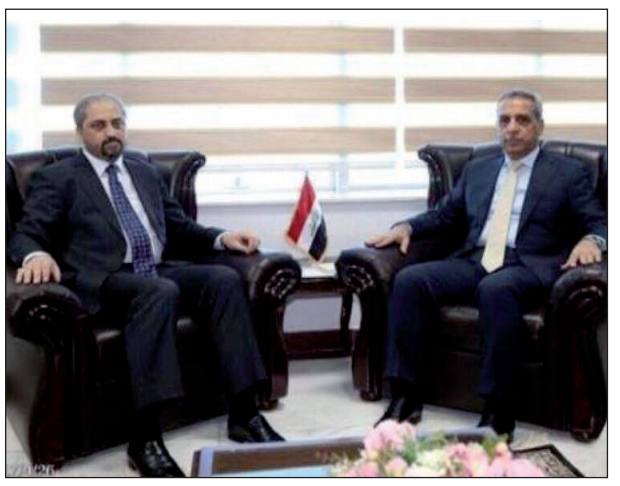

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، خلال لقائه السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي فائق زيدان، على الالتزام بتنفيذ قانون العفو العام بصيغته الحالية لحين التصويت في مجلس النواب على تعديلاته.

وقال السيد الوزير، ان مجريات اللقاء مع السيد القاضي فائق زيدان تم خلالها تأكيد الالتزام بالنصوص الواردة في قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016 بصيغته الحالية كونه واجب التنفيذ ما لم يلغ أو يعدل بموجب قانون صادر عن مجلس النواب، وأن دائرة الاصلاح العراقية ملتزمة بتنفيذ قرارات اللجان القضائية الخاصة بالعفو العام بعد اكتسابها الدرجة القطعية واكمال عمل الهيئة القضائية المختصة باعادة النظر بالاضابير الحكمية.

من جانبه، قال السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي فائق زيدان، ان الجهات المسؤولة عن ملف اطلاق السراح تعتمد النصوص القانونية الحالية وبالاخص في الجانب المتعلق بقانون العفو العام لحين المصادقة على التعديل الجديد عليه.

اكد السعي لعقد اتفاقية تعاون مع وزارة الاتصالات

وزير العدل: الانتقال الى الأسلوب الالكتروني سيحقق اكبر خدمة للمواطن

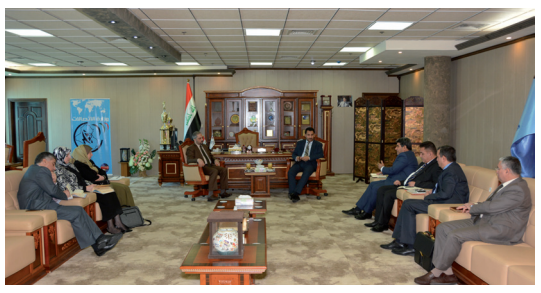

أعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن النية في عقده اتفاقية تعاون بين وزارتي العدل والاتصالات، من شأنها ان توفر الارضية للانتقال بعمل الدوائر العدلية من الاسلوب التقليدي الى الالكتروني وبما يقدم اكبر خدمة للمواطن العراقي. ذكر السيد الوزير ذلك خلال زيارته الى وزير الاتصالات السيد حسن الراشد، مشيرا الى ان اعتماد الوزارة سبل العمل الالكتروني في معظم الدوائر العدلية يتطلب منظومة وطنية للاتصالات تسهل معاملات المواطنين في داخل وخارج البلاد.

واوضح السيد الوزير، ان الوزارة انهت ارشفة سجلات دائرة التسجيل العقاري بشكل كامل الكترونيا، وهذه المرحلة من العمل تتطلب الانتقال من الاسلوب التقليدي الى الالكتروني، وبما يحقق الوصول الى مستوى العمل الخدمي المتقدم في دول الجوار والعالم. بدوره، ابدى وزير الاتصالات السيد حسن الراشد، استعداد وزارة الاتصالات للتعاون مع وزارة العدل في شتى المجالات والتي تحقق الانتقال بالعمل الحكومي الى المستوى العالمي، مؤكدا اهمية تعزيز التعاون بين دوائر ومؤسسات الدولة وبما يساهم في تحقيق اكبر خدمة للمواطن.

خلال اجتماعه برئيس جمعية الاسكان في الوزارة

وزير العدل يوجه بأكمال الاجراءات القانونية الخاصة بأراضي موظفي الوزارة

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، على ضرورة اكمال الاجراءات القانونية الخاصة بالاراضي المخصصة لموظفي الوزارة في محافظة ميسان والمحافظات الاخرى، دعماً لهم لتوفير السكن اللائق.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال اجتماعه برئيس جمعية الاسكان السيد عبد الكريم فارس، مبينا ان من اولويات الوزارة دعم موظفيها من خلال توفير السكن اللائق بهم، تثمينا لجهودهم في انجاح عمل دوائرها العدلية في بغداد والمحافظات.

وكشف السيد الوزير: عن وجود مشاريع اخرى في باقي المحافظات تهدف الى تمليك الاراضي الخاصة باسكان موظفي الوزارة، حيث وجه سيادته بانجاز تلك المشاريع في اسرع وقت ممكن.

من جانبه، اعلن رئيس جمعية الاسكان الاستاذ عبدالكريم فارس، عن استكمال الاجراءات القانونية الخاصة بتخصيص قطع الاراضي لموظفي الوزارة في محافظة ميسان، موضحاً ان دعم السيد وزير العدل لهذا المشروع ساهم في انجازه، حيث تم تشكيل لجان خاصة بالتثمين والبيع والتي انجزت مهام عملها الذي اقترن بمصادقة السيد الوزير.

يذكر ان جهود كبيرة بذلها السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي لانصاف موظفي وزارة العدل، كان اخرها تخصيص مبالغ مالية من ايرادات الدوائر العدلية تثمينا لتضحياتهم الكبيرة سيما انها اكثر وزارة تعرضت للهجمات الارهابية.

أكد إن كاميرات المراقبة فندت ادعاءات انتهاك حقوق الانسان في سجون الوزارة

وزير العدل: العمل وخدمة المواطن ردنا الوحيد على تخرصات الإرهاب وأذنابه

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان العمل وخدمة المواطن ردنا الوحيد على تخرصات الإرهاب وأبواقه، والتي تستخدم الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي غطاءً لتشويه صورة الدولة ومؤسساتها الفاعلة في وقت يلفظ الإرهاب أنفاسه الأخيرة.

جاء رد السيد الوزير على خلفية نشر بعض مواقع التواصل الاجتماعي المشبوهة ادعاءات تحاول من خلالها زرع الفتنة والتحريض الطائفي، باتهامها الوزارة عبر منشورات بعناوين مختلفة تدعي تعذيب السجناء حتى الموت في السجن (حسب ادعاء الصفحة).

وأوضح السيد الوزير: إن هذه الادعاءات الكاذبة لا أساس لها من الصحة وتندرج ضمن المسعى المحموم لمواقع وصفحات التواصل الاجتماعي المرتبطة بالإرهاب والتي تسعى بشتى السبل لعرقلة مسيرة العمل المؤسساتي والإضرار بالمنجز الأمني في تحرير الموصل من بقايا الإرهاب الداعشي.

ونوه السيد الوزير إلى أن اعتماد التقنية الحديثة في دائرة الإصلاح العراقية، ساهم بشكل نهائي في الحد من ادعاءات انتهاك حقوق الانسان في السجون التابعة لوزارة العدل، مبينا ان سجون الوزارة قد تم تغطيتها بشكل كامل بكاميرات المراقبة والتي تصور على مدار الساعة زنازين وأروقة السجون، الأمر الذي يفند هذه الأكاذيب والتي يراد من خلالها شق الصف الوطني وإشاعة التحريض والطائفية في الأوساط الشعبية وزعزعة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وختم السيد الوزير بالقول: ما دعانا للرد على هذا الموضوع اننا في المرحلة الحالية نريد أن يكون الشعب هو الحكم على مثل هذه الأكاذيب، والتي من الصعب حصولها دون علم الجهات الرقابية الرسمية الحكومية والجهات الإنسانية المحلية والعالمية المخولة بزيارة السجون والاطلاع على أحوال النزلاء فيها، ونحن على استعداد لدحض هذه الأباطيل، وندعوا ابناء شعبنا العزيز الى عدم التصديق والانجرار خلف هذه الجهات المعادية.

خلال ترأسه الاجتماع التنسيقي المعني بحقوق الانسان

وزير العدل يدعو الى توحيد الجهود لتمثيل العراق بملف حقوق الانسان دولياً

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان ملف حقوق الانسان شهد تحولاً كبيراً بعد تولي وزارة العدل ادارته، داعيا الى ان تمثل الوزارة العراق بملف حقوق الانسان دولياً كونها المعنية بكتابة تقاريره الدولية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال ترأسه الاجتماع التنسيقي المنعقد في مقر الوزارة اليوم الاثنين، الذي حضره وكيل الوزارة السيد حسين الزهيري، وممثل لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الاستاذ صباح الكربولي، وسعادة السفير مدير دائرة حقوق الانسان في وزارة الخارجية د.فلاح الساعدي وسعادة السفيرة سندس علي من دائرة المنظمات والعلاقات الخارجية، والوفد المرافق لهم.

وناقش السيد الوزير خلال الاجتماع انتقال ملف حقوق الانسان الى وزارة العدل وتشكيل لجنة خاصة تعنى بكتابة تقارير حقوق الانسان في العراق، بالإضافة الى مطالبته بالتنسيق وتوحيد العمل بشكل ميسر، وبما يحقق عدم التقاطع مع الجميع سواء الجهات الرسمية او غيرها المعنية بمجال حقوق الانسان لتحقيق التعاون المطلوب في تقديم الصورة الامثل لهذا الملف خارجياً.

بدورهم، اكد الحاضرون استعدادهم التام للتعاون مع وزارة العدل وحرصهم على دعم دور الوزارة في هذا الملف الحساس، مؤكدين ان الظرف العصيب الذي يمر به العراق في ظل الحرب ضد داعش الارهابية يتطلب تضافر جميع الجهود لتدعيم ملف حقوق الانسان في العراق واظهاره عربيا وعالميا.

بيان وزارة العدل بمناسبة اليوم العربي لحقوق الانسان

تحتفي الدول العربية باليوم العربي لحقوق الانسان في كل عام وهو اليوم الذي دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الانسان حيز التنفيذ عام 2008 بعد ان تم إقراره من قبل الدول العربية عام 2004 وهو ما شكل مرحلة مهمة من تاريخ هذه الامة في سعيها لصياغة ميثاق لحقوق الانسان يرسخ مبادئ الحرية والمساواة واضعاً في الاعتبار خصوصية الشعوب العربية ومستنداً الى مبادئ الميثاق العالمي لحقوق الانسان،

لا يسعنا ونحن نحتفي بهذه المناسبة إلا ان نستذكر ما شهدته الساحة العربية خلال هذا العقد من تطورات خطيرة هددت وتهدد وحدة وانسجام الشعوب العربية وما افرزته من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تمثلت في تهديد امن ووحدة الشعوب من جهة وقمع وتغييب لحرياتها من جهة اخرى وما تتطلبه تلك المرحلة من اهتمام مضاعف بقضايا حقوق الانسان والسعي لصون وحماية حقوق الفرد العربي وتضميناتها في الدساتير والتشريعات الوطنية، ان انفتاح العراق نحو محيطه العربي والدولي بعد عام 20033 جعله ملزماً بالإيفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الانسان ليعكس للعالم تحولاً جذرياً بعد عقود من القهر والتسلط وحرمان للفرد من حقوقه الأساسية، فجاءت مصادقة العراق على الميثاق العربي لحقوق الانسان عام 2012 خطوة مهمة في هذا الاطار أعقبها تقديم العراق لتقريره الاولي عام 2014 ومناقشته امام لجنة حقوق الانسان العربية، اننا نؤمن ايماناً مطلقاً بوحدة مبادئ حقوق الانسان بشكل لا يمكن تجزئتها وان ما عاشته الشعوب العربية من تأخر في شتى المجالات نجم عن غياب وعي الفرد بحقوقه المختلفة من جهة وحرص بعض الانظمة على سلب المواطن لحقوقه من جهة اخرى وهي مرحلة بات من الضروري ان يتم تجاوزها نحو مرحلة ينعم فيها الفرد العربي بحقوقه التي يكفلها له الدستور وتصونها التشريعات الوطنية منطلقين من مبادئ ديننا الاسلامي الحنيف في دعوته لاحترام الانسان باعتباره جوهر الدعوة ووسيلتها، ولا يسعنا في الختام سوى ان نجدد دعوتنا الى أبناء ملفات حقوق الانسان الاهمية القصوى والسعي الى انشاء مؤسسات واستحداث برامج حكومية متخصصة في هذا المجال بشكل يحفظ للفرد حقوقه وكرامته.

اكدت أنها ستتخذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يتهجم على مؤسساتها

وزارة العدل: دوائرنا تكرس عملها لخدمة المواطنين وإنفاذ سلطة القانون

ذكرت وزارة العدل، أن دوائرها في بغداد والمحافظات تكرس عملها لخدمة المواطنين وإنفاذ سلطة القانون والتعامل بشفافية مع الاجهزة الرقابية، مشيرة إلى أنها ستتخذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يسعى إلى إلصاق التهم أو التهجم على مؤسساتها والعاملين فيها.

يأتي رد الوزارة هذا على خلفية قيام احد الأشخاص في محافظة كربلاء المقدسة بالتهجم على احدى الدوائر العدلية، وتضمنت عبارات تجاوز من خلالها على الدائرة وموظفيها والوزارة، بهدف الضغط على العاملين في هذه الدائرة وانجاز معاملته بطرق غير مشروعة ومخالفة للضوابط والقانون.

وأفادت الوزارة، انها باشرت بتحريك شكوى قضائية وفقا للقانون ومطالبة الموماً أليه بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالوزارة جراء هذا الفعل المنافي للأعراف والقانون، لافتة إلى أن موظفي الدائرة يحتجون على ممارسة هذه الضغوط ويستنكرون هذا التجاوز ويطلبون احالة الموضوع إلى القاضي الأول في محكمة بداءة كربلاء المقدسة استنادا للبند خامساً من المادة (٦) من قانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠ للبت فيه.

ودعت الوزارة إلى أهمية مراعاة أتباع الطرق القانونية في تسيير المعاملات، وعدم اللجوء إلى الأساليب الضاغطة اعلامياً لتحقيق رغبات شخصية خارج السياقات العامة، مبينة ان هذه الأفعال من شأنها أن تضر بمؤسسات الدولة ومستوى أدائها، وتعرض مرتكبيها إلى المسائلة والمحاسبة القانونية.

خلال استقباله أمير امارة ربيعة

وزير العدل: نشيد بدور العشائر الاصيلة في حل المنازعات والحفاظ على السلم المدني وضمن اطار القانون

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، اننا نشيد بدور شيوخ و وجهاء العشائر في حل المنازعات العشائرية حلاً سلمياً من شأنه تخفيف زخم القضايا المعروضة امام القضاء.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، اليوم الاربعاء، سمو الامير محمد ربيعة امير امارة ربيعة في العراق والوطن العربي، وبحضور الامين العام لاتحاد التحكيم التجاري السيد كزار الربيعي.

وبحث السيد الوزير خلال اللقاء الاطر العامة المتعلقة بصيغة مشروع قانون تحكيم العشائر، والذي من شأنه المساهمة في حل النزاعات العشائرية وضمن الاطر الشرعية والقانونية، داعيا الى تشكيل لجنة من الوزارة والامانة العامة لاتحاد التحكيم وممثلي العشائر لدراسة المشروع الاولي الخاص بالقانون.

واوضح السيد الوزير: ان الوزارة تسعى من خلال المشاركة في هذا المشروع نحو احلال دور القانون واسناد دور العشائر في انهاء الخلافات الداخلية والتخفيف عن كاهل المحاكم بتواجد سلطة القانون في الجهد الاجتماعي للعشائر العراقية الاصيلة مما يعزز دورها الانساني، مبينا ان وجود محكم معتمد في الاتفاقات العشائرية ومصادقتها يساهم باعتماد الاحكام بشكل رصين، وسيضفي صفة الالتزام بالاحكام العشائرية الاصولية التي تكون خاضعة لضوابط القانون والشريعة السمحاء.

ونوه السيد الوزير الى ان العشائر العراقية لعبت دورا في اسناد القانون وحماية مؤسسات الدولة، الامر الذي يفرض علينا من خلال تواجد الاتحاد العربي للتحكيم في بغداد ان ندعم دور العشائر في هذا الاتجاه.

بدوره، قال سمو الامير محمد ربيعة امير امارة ربيعة في العراق والوطن العربي، ان الاحكام العشائرية معتمدة عبر التاريخ، وقد تطورت بمرور الزمن وصولاً الى الوقت الحاضر، وما تزال اجراءات التحكيم وفقا للاعراف الاجتماعية معتمدة من الدول المتقدمة وفق لسياقات قانونية تعرف بـ(التحكيم الدولي).

وبين سمو الامير، بانه قدم سنينة عشائرية متفقة عليها جميع العشائر العراقية وحصلت على مباركة مراجع الدين، مشيرا الى انها نواة المشروع والتي ستبنى عليها من اجل التواصل بين الحكومة والعشائر لفض النزاعات المجتمعية.

مقابلات الوزير

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي السيد النائب احمد الجبوري موضحاً ان اعتماد التقنية الحديثة في دائرة الاصلاح العراقية، ساهم في ايجاد قاعدة معلومات عن السجناء، وانهاء الافتراءات التي تعلن عنها بعض الجهات لمغرضة.

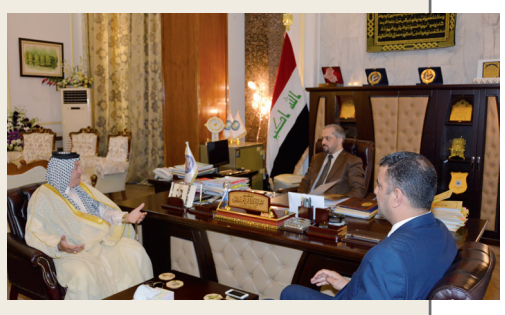

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي امير قبيلة زبيد سعد مزهر السمرمد ، واشار الى ان العشائر العراقية هي الداعم الاول للدولة في مجال تنفيذ الاصلاحات، ومحاربة الفساد والارهاب.

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي السيد النائب عبد الرحمن الويزي وتم التأكيد على ان الدوائر العدلية ستكمل مباشرتها بالعمل في معظم من المناطق المحررة من سيطرة داعش الارهابي لتقديم الخدمة للمواطنين.

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي السيد عمار ال غريب عضو مجلس محافظة السماوة واكد ان دوائر التسجيل العقاري ستباشر بتنفيذ مشروع النظام الالكتروني في الدوائر العدلية اعتبارا من العام الحالي والتي ستساهم بمراعاة انجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة وتساهم في الحفاظ على حقوقهم.

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي السيد رئيس مؤسسة السجناء السياسيين د.حسين السلطاني، مبينا ان الوزارة مستعدة للتعاون مع المؤسسة من أجل تقديم كل ما يساهم في تلبية احتياجات هذه الشريحة التي عانت من الجور والاضطهاد ابان فترة حكم النظام الصدامي المباد.

خلال تشرفه باداء مراسم زيارة امير المؤمنين عليه السلام في شهر شعبان

وزارة العدل ماضية بتبسيط الاجراءات ومكافحة الفساد

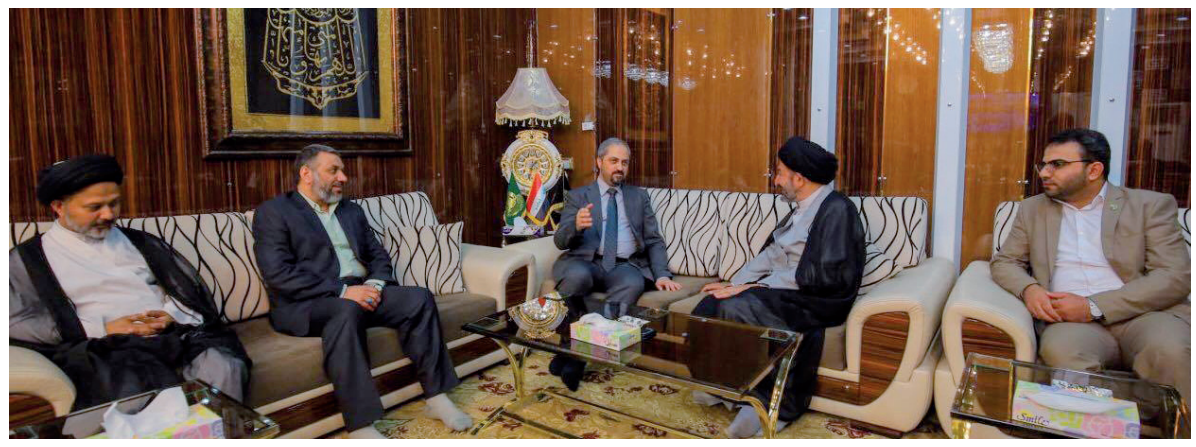

تشرف السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي باداء مراسم زيارة امير المؤمنين عليه السلام خلال شهر شعبان المبارك يوم السبت الموافق ٢٩/ ٤، والتقى خلال الزيارة بامين العتبة العلوية المقدسة سماحة السيد نزار حبل المتين موضحاً ان الوزارة ماضية بعملية تبسيط الاجراءات في مختلف الدوائر العدلية وعلى قدر الامكانيات المتاحة خلال هذه المرحلة المالية الصعبة.

كذلك وضح السيد الوزير ان جميع اجهزة الوزارة الرقابية تتابع عمل الموظفين وشكاوى المواطنين وتعمل على معالجة مواطن الخلل ان وجدت باسرع وقت، وان هذه الاجراءات ستبسطها عملية تحول العمل الى المكننة الالكترونية وحسب المراحلة الممكن تنفيذها حالياً. كذلك حث سماحة السيد امين العتبة على ضرورة متابعة المفسدين الذين يبتزون المواطنين في مختلف الدوائر الحكومية والذين يتسببون بعرقلة مصالح المواطنين وهدر اموال الدولة في وقت هي بامس الحاجة للاموال في سبيل ادامة زخم المعركة ضد الارهاب والتي شارفت على الانتهاء، كذلك عرض السيد الامين خلاصة بمجمل المشاريع الناجحة التي قامت بتنفيذها العتبة العلوية المقدسة وبجهود كوادرها الذاتية وباقل التكاليف.

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر كانون الثاني لعام 2017

اعلنت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر كانون الثاني لعام 2017.

وقال مدير عام دائرة التنفيذ وكالة المستشار المساعد د. فتاح محمد: ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر كانون الثاني من العام 2017، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (خمسة وعشرون مليار وستمائة وثمانية واربعون مليون وسبعمائة واثنان وسبعون الف وسبعمائة وتسعة وثلاثون دينار).

واضاف المدير العام: ان الامانات المصروفة لمستحقيها بلغت (ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة مليون ومئتان واربعة وعشرون الف وتسعمائة وخمسون دينار)، مؤكدا ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (ثمانمائة وثلاثة وعشرون مليون ومئتان واثنان وسبعون الف وسبعمائة وخمسة وخمسون دينار).

واوضح المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان (2120) حكم بالنفقة و(161) حكم باجر حضانة تم حسمها، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها.

وتابع المدير العام: حققت الدائرة نشاطات تتعلق بالديون بلغ مجموعها (2075) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (286) حكم، مبينا انجاز (4178) معاملة احوال شخصية، و(2075) معاملة دين وتسليم اموال منقولة، بالاضافة الى (286) معاملة متعلقة بالعقار و(130) معاملة ديون دولة، بينما بلغت معاملات منجزة ختام (297) معاملة.

دائرة التخطيط العدلي تنظم الدورة التدريبية الرابعة بمجال السلامة اللغوية

نظمت دائرة التخطيط العدلي التابعة لوزارة العدل، دورة تدريبية خاصة بمجال السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية، تنفيذا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء. وقالت الدائرة: ان قسم التدريب التابع لدائرة التخطيط العدلي نظم الدورة التدريبية الرابعة الخاصة بمجال السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية، موضحة ان هذه الدورة جاءت بتوجيه الامانة العامة لمجلس الوزراء/ اللجنة الدائمة للحفاظ على سلامة اللغة العربية، وبرعاية وزير العدل د. حيدر الزاملي، حيث شملت الموظفين العاملين في الوزارة. واضافت الدائرة: ان الدورة اقيمت على قاعة التدريب في مجمع الدوائر العدلية العامة بالكرخ، وتستمر لمدة خمسة ايام للفترة من 16/4/2017 ولغاية 20/4/2017.

يذكر ان مجلس العدل قرر اعتماد اجتياز الموظف لهذه الدورات اساسا للترفيع الوظيفي.

وكيل وزارة العدل يدعو لإبراز ممارسات القوات الامنية ضمن الميثاق العربي لحقوق الانسان

أكد وكيل وزارة العدل حسين الزهيري على ضرورة إبراز الممارسات الإنسانية للقوات الأمنية العراقية بكل صنوفها ضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان، مشددا على ان العراق أفضل أنموذج في المنطقة لتلائمه مع كل الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان.

ذكر السيد الوكيل اثناء اجتماع اللجنة الفرعية لكتابة مسودة تقرير جمهورية العراق للميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي عقد في مكتبه بحضور ممثلو وزارات (العدل والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية والأمانة لعامة لمجلس الوزراء).

ودعا السيد الوكيل إلى إبراز الممارسات الإنسانية للقوات الأمنية العراقية بكل صنوفها خلال عمليات تحرير محافظات البلاد من سيطرة عصابات داعش الإرهابية، مبينا ان القوات الأمنية والحشد الشعبي ساهمت بإنقاذ المدنيين وتخليصهم من وحشية داعش الذي استخدمهم كدروع بشرية، وهذا الأمر يجب التأكيد عليه عند كتابة تقرير العراق الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.

واضاف السيد الوكيل: من الواجب ان نوضح للعالم اجمع ان العراق حاليا افضل انموذج في المنطقة في مجال حقوق الانسان لانه يطبق المعايير التي تتلاءم مع كل الاتفاقيات العربية والعالمية، لافت الى اهمية الاستعداد لكتابة التقارير والمسودات الخاصة بالتزامات العراق داخليا وخارجيا في مجال حقوق الانسان لتكون جاهزة ضمن المدد المحددة لها باعتبارها من الالتزامات الاساسية والتي تدخل ضمن مهام عمل وزارة العدل. وشهد الاجتماع مناقشة تقرير العراق الخاص بالميثاق العربي لحقوق الانسان وتقديم استعراض كامل للتوصيات والملاحظات المتعلقة به من جانب ومن جانب اخر اتفاقيات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان.

بالتعاون مع وزارة الصحة قطاع الكاظمية قسم الرعاية الاولية

دائرة الاصلاح العراقية تقوم بحملة تلقيح وتعفير النزلاء في سجن الحماية القصوى

اكد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، ان السجون الاصلاحية تتبع اجراءات صحية مشددة في القواطع السجنية وتعمل على تطوير خدماتها وتوفير بيئة صحية لإيواء النزلاء وتطبق المعايير الصحية لحقوق الانسان.

وقال المدير العام: ان خدمات المفارز الطبية واللجان المشتركة المتخصصة التابعة لوزارة الصحة في الاقسام السجنية تقوم بزيارة وتقييم ظروف الايداع والأوضاع الصحية للنزلاء في عموم الاقسام الاصلاحية. حيث زارت لجنة من وزارة الصحة تابعة لقطاع الكاظمية/ قسم الرعاية الاولية/ شعبة الامراض الانتقاليه في سجن الحماية القصوى واطلعت على احوال النزلاء الصحية حيث قامت بمسح صحي شامل للإمراض الموسمية والانتقالية لجميع النزلاء بالقسم، بالاضافة الى تعفير الزنزانات للقضاء على الحشرات والقوارض الناقلة للإمراض وقيامها بحملة تلقيح شاملة للنزلاء، مشيراً الى ان ادارة السجون الاصلاحية تطبق المعايير الدولية لحقوق الانسان وتوفر بيئة صحية لايوائهم.

تضمن عددا من التعديلات والتعليمات والقرارات

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4441)

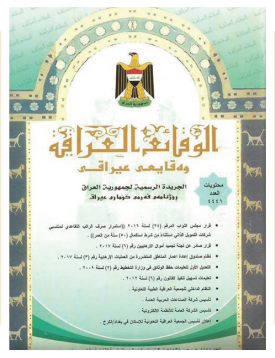

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4441)، والذي تضمن عددا من التعديلات والتعليمات والقرارات، التي اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام الدائرة شذى عبد الملك: ان العدد (4441) تضمن قرار مجلس النواب المرقم (24) لسنة 2016 (استمرار صرف الراتب التقاعدي لمنتسبي شركات التمويل الذاتي استثناءً من شرط استكمال (50) سنة من العمر)، وقرار صادر عن لجنة تجميد اموال الارهابيين رقم (6) لسنة 2017، بالإضافة الى نظام صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية رقم (3) لسنة 2017.

وأضاف المدير العام: ان العدد تضمن التعديل الاول لتعليمات حفظ الوثائق في وزارة التخطيط رقم (2) لسنة 2009، وتعليمات تسهيل تنفيذ القانون رقم (6) لسنة 2012، كما تضمن العدد النظام الداخلي للجمعية العراقية الطبية ألتعاونية، بالإضافة الى تأسيس شركة الصناعات الحربية العامة، وتأسيس الشركة العامة للأنظمة ألالكترونية، وإعلان تأسيس الجمعية العراقية التعاونية للإسكان في بغداد/الكرخ.

دعماً لقواتنا الأمنية والحشد الشعبي

مكتب المفتش العام لوزارة العدل ينظم حملة للتبرع بالدم

نظم مكتب المفتش العام في وزارة العدل حملة للتبرع بالدم دعماً للقوات الامنية والحشد الشعبي.

وقالت الوزارة: ان الحملة تمت بالتنسيق مع وزارة الصحة وبمشاركة جمع من الموظفين والمنتسبين في مقر الوزارة دعماً لقواتنا الامنية وأبطال الحشد الشعبي وجرحى العمليات الارهابية المشاركين في عمليات تحرير ارض العراق الطاهرة من دنس الإرهاب.

وأكدت الوزارة: ان هذه المبادرة تأتي تزامناً مع توجه الوزارة في دعم القوات المشاركة في عمليات تحرير نينوى وهي تسطر أروع الانتصارات على عصابات داعش الإرهابية، فضلاً عن اشاعة ثقافة العطاء الإنساني في بلدنا العزيز.

يشار الى ان مكتب المفتش العام سبق ان اقام حملة للتبرع بالدم بداية العام الجاري، وذلك بالتعاون مع مصرف الدم في وزارة الصحة بمشاركة نحو 100 متبرع من موظفي وزارة العدل.

ضمن اللقاءات الدورية بالمواطنين للوقوف على احتياجاتهم

مدير عام دائرة التسجيل العقاري: نسعى لانجاز معاملات المواطنين بسرعة ومهنية

أكدت مدير عام دائرة التسجيل العقاري السيدة فوزية عليوي، السعي لانجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة وإيجاد الحلول لمعوقات العمل.

وقالت المدير العام لدى استقبالها عدد من المواطنين في مقر الدائرة للوقوف ضمن اللقاءات الدورية بالمواطنين، عملنا الأساس الوقوف على احتياجات المراجعين وحل كافة المعوقات والإشكالات التي تواجه انجاز معاملاتهم في دوائر التسجيل العقاري بعموم محافظات العراق.

وأضافت المدير العام، ان السيد الوزير د. حيدر الزاملي، وجه بأهمية توفر عاملي السرعة والمهنية في انجاز معاملات المواطنين، وضرورة إن يكون يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لمقابلة المواطنين وحرصا على تذليل كافة الصعوبات وتقديم العون والمساعدة في إنجاز معاملاتهم.

من جانبهم، عبر المراجعين المتواجدين في مقر دائرة التسجيل العقاري عن ارتياحهم للجهود الكبيرة المبذولة من كوادر الدائرة، مثنين على الدور المهني والإنساني الذي تبذلها مدير عام الدائرة في تلبية احتياجاتهم، إضافة إلى الدور الأساسي في الحفاظ على ممتلكات المواطنين.

للإطلاع على الاوضاع الانسانية المتبعة

فريق قسم حقوق الانسان يزور سجن العدالة/2

قام فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل بزيارة سجن العدالة/2 احد السجون الاصلاحية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.

وقال قسم حقوق الانسان: ان الفريق اطلع على سير عمل السجن من جميع النواحي الانسانية والقانونية والصحية، مبيناً ان الفريق التقى بإدارة السجن ومن بعدها تم الانتقال الى القواطع السجينة وتم التباحث معهم حول سير عمليات الاحتجاز وفقا للقوانين الدولية والمواثيق المعمول بها، يشار الى ان اللجنة زارت النزلاء وقامت بالاستماع لهم حول أهم الاستفسارات القانونية ومتابعة الوضع الصحي .

العدل تؤكد على استمرارها بالتعامل بشكل شفاف مع جميع الاجهزة الرقابة والتدقيقية الرصينة

قال اعلام وزارة العدل في معرض الرد على تصريح ادلى به النائب شنكالي يوم الاربعاء ان الوزارة مستعدة للتعاطي مع جميع الاجهزة الرقابية والتدقيقية وبشكل شفاف والتي هي حاليا مواكبة لجميع مجريات العمل في الوزارة وعلى اطلاع تام بما تقوم به الوزارة من تعاملات وتعاقدات وتدقق ابواب الصرف والانفاق الاصولية فيها.

أما فيما يتعلق باطلاق التهم جزافا لاغراض الظهور الاعلامي وغيره فتعبر الوزارة عن اسفها لانتهاج هذا الاسلوب وعدم سلوك الطرق القانونية وتقديم الادلة المزعومة الى الوزارة وفي حال عدم التعاطي معها فلصاحبها الحق بالذهاب باتجاه الاجهزة الرقابية والتدقيقية الرصينة لتقديم الدليل على الادعاءات بشكل قانوني.

فضلاً عن الاتهام بصدور قرارات غير قانونية من المعهد القضائي، علماً ان المعهد هو مؤسسة تدريسية تعنى بالمناهج وتطوير الدراسة القضائية فقط ولاتصدر منه قرارات الا قرارات مجلس المعهد والذي يرأسه السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى وعضوية عدد من رؤساء الاجهزة القضائية واعضاء في مجلس شورى الدولة وليس للوزارة دخل في اصدار قرارات مجلس المعهد، حيث ان هذا يدل على عدم وضوح الرؤيا لدى السيد النائب وعدم معرفة القانون الذي يدار به المعهد اصلاً، واذا توجد اتهامات فستكون موجهة الى مجلس المعهد الذي يدار من قبل السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى وليس الى وزارة العدل وهذا تناقض في الاقوال.

وفيما يخص دائرة التسجيل العقاري فالوزارة ماضية بالتعاون مع مكتب المفتش العام وهيأة النزاهة في مكافحة شبهات الفساد والحد من التلاعب وعقوبة المفسدين واحالتهم للمحاكم وحسب القانون، ولديها مشاريع استراتيجية منها ماتم تنفيذه مثل حفظ الارشيف الالكتروني الكامل لكل اصول العقارات في البنك المركزي، وحلٍ مشكلة تزوير عقارات الاخوة المسيح، وسيتم قريبا اصدار بطاقة العقار الالكترونية وصولا الى مكننة الاجراءات بشكل كامل باذن الله.

وختاما نود القول بان الدور الرقابي الجاد لايتنافى مع تكامل وتنسيق الجهود مع الوزارة وهو مايقتضي تجنب الاثارة الاعلامية واعتماد التحقق والتدقيق من الاتهامات قبل اطلاقها وخصوصاً في هذا الوقت والظرف الصعب الذي يمر به بلدنا العزيز وانتهاز الفرصة من قبل وسائل الاعلام المغرضة لاثارة الفتن والشائعات وكان آخرها اشاعة اطلاق سراح ازلام النظام البعثي المباد وغيرها.

لتأكيد جاهزيتها وتطوير خططها الامنية

دائرة الاصلاح العراقية تنفذ ممارسة امنية افتراضية لمواجهة حالات الطوارئ

أجرت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات الحراسات والطوارئ في سجن المعقل احد الاقسام الاصلاحية في محافظة البصرة بإجراء ممارسة افتراضية وتدريبات امنية موسعة.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان الملاكات الامنية من الحراسات والطوارئ نفذت برنامج تدريبي موسع تضمن تدريبات بدنية، وميدانية ورمي حر كما نفذت ممارسة امنية افتراضية جرت ليلاً لمواجهة الحالات الطارئة او التهديدات الارهابية.

واضاف المدير العام: ان تلك التدريبات والممارسة الامنية تأتي ضمن الخطط التي تتبعها الاقسام السجنية بشكل دوري لتأكيد جاهزية القوة الاجرائية من الحراسات والطوارئ وملاكات الدفاع المدني، وإيجاد الخطط البديلة الاخرى في حال التعرض لأي امر طارئ.

مؤسسات الدولة وأدوارها التكاملية في مرحلة ما بعد داعش

تزامنا مع عمليات تحرير اخر مناطق العراق من تواجد العصابات الارهابية تتطلب هذه المرحلة من جميع مؤسسات الدولة ان تنصب جهودها صوب (البناء والأعمار)، وهذه المسؤولية الجسيمة تتطلب نظرة فاحصة ومواقف موحدة لاعداد إستراتيجية حكومية عامة وأخرى مختصة بكل وزارة او مؤسسة لتحقيق تكامل الادوار تحت مظلة الدولة، على ان تأخذ كل جهة دورها في وضع اللبنات الأساسية التي من شأنها ان توفر الارضية اللازمة للتقدم وبناء المواطن والبلد على حدا سواء، ومن هذا المنطلق أخذنا على عاتقنا طرح مشروع وطني كبير يكون راعيا للانسان والمؤسسات الحكومية يساهم في الارتقاء بالاثنين معا للوصول الى مصاف التطور الذي تشهده بلدان العالم المتقدم. ولا يخفى على الجميع الأوضاع التي يعيشها العراق في ظل ظروف الحروب والارهاب التي اخذت منه كل مأخذ وساهمت باحداث خسائر فادحة في الجانبين البشري والمؤسساتي والقت بظلالها على الوضع العام والاقتصادي بوجه خاص، والذي يتطلب نهضة موحدة يشارك بها المواطن والحكومة لاعادة اعمار العراق، وهذا الامر لن يتحقق مالم تتعاضد الجهود الشعبية والحكومية لانجاح مشروع (التعليم الموحد) والذي تشارك خلاله جميع الوزارات الحكومية وغير الحكومية في حملة تبادل الادوار لتحقيق التكامل في منجزها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وتحقق من خلالها دعما للمؤسسات التعليمية في تخريج كوادر وظيفية متخصصة. رؤيتنا في هذا المشروع ان تطرح كل وزارة مشروعها الذي تتداخل مهام مسؤولياتها واحتياجاتها مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى وبما يحقق الفائدة المتبادلة للجانبين وفي شتى المجالات، وهذا الامر يتطلب ان تثبت مشاريع العمل كمذكرات او اتفاقيات تعاون، وترتكز فكرة المشروع على ان تشارك الوزارات في العملية التعليمية والتدريبية لملاكاتها منذ المراحل الدراسية باختيار الاختصاصات التي تحتاجها من اجل المساهمة باعادة احياء مشروع التعيين المركزي تمهيدا لاقرار (قانون مجلس الخدمة الاتحادية)، والذي من شأنه ان يستوعب الطلبة المتخرجين من الجامعات من جهة، ويوفر مؤسسات تعليمية وتأهيلية بكوادر اكاديمية وتشرف عل تأهيل وتدريب الطلبة في الدراسات الاعدادية باستقبالها في المؤسسات التابعة لها من اجل ان توجد كوادر مؤهلة علميا واكاديمية تمتلك خبرة تؤهلها على استلام زمام المبادرة للعمل حال تخرجها في الاختصاص النادرة وذات الاختصاص الدقيق، وهذا النوع من التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة يساهم بانجاح عملها ويوفر كوادر (وظيفية) على درجة عالية من التخصص والمهنية. وبدورنا فقد عملنا على أعداد جملة مشاريع من بينها تحضير الدراسة الخاصة بإنشاء معهد (التدريب والتطوير القانوني) ليكون ضمن تشكيلات المعهد القضائي وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي من شأنه إذا ما حصلت الموافقات الرسمية بالتعاون مع وزارة التعليم ستساهم في منح المتخرجين من هذه المؤسسة التعليمية الحصول على (شهادة الدبلوم) ما بعد الدراسة الإعدادية والتي تشرف عليها لجنة مختصة من الوزارتين، وبهذه الحالة سيتم حصر أعداد الخريجين ضمن الاختصاصات الدقيقة، وبما يتجاوز حالة العشوائية في تخرج اعداد كبيرة من طلبة الجامعات دون وجود المجالات الملائمة لتعيينهم ضمن ملاكات مؤسسات الدولة الثابتة والمستحدثة. وفي الجانب المتعلق بعمل الوزارة خلال المرحلة الحالية فقد باشرنا بتوجيه لجان خاصة من الوزارة للإشراف على عملية إعادة العمل في الدوائر العدلية ضمن المناطق المحررة، وقد تم تقسم المسؤوليات على المدراء العامين في الوزارة ضمن سياق (المركز المسيطر) وساهمت هذه المراكز باستئناف العمل في اغلب المحافظات وصولا الى الجانب الايسر في محافظة نينوى، وقدمت الجنة الممثلة للوزارة خلال لجولة الميدانية والتفقدية الى الدوائر العدلية في محافظة نينوى تقريرا شاملا عن مدى الأضرار التي تعرضت لها مباني الدوائر العدلية في الموصل إضافة إلى جرد كامل باحتياجاتها من أجهزة وأثاث، وحقق المركز المسيطر الممثل للوزارة خلال لقائه محافظ نينوى توفير بنايات بديلة عن المتضررة وجرد بالوثائق والمستندات التالفة من اجل تعويضها بأخرى من السجلات الأصلية الموجودة في الدوائر العدلية المركزية، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الوزارة أصدرت أعماما بإيقاف ترويج المعاملات العقارية وأغلقت السجلات في دائرة التسجيل العقاري العامة، اعتبارا من اليوم الاول لدخول عصابات داعش الى العراق حفاظا على ممتلكات المواطنين من التلاعب والتزوير، وهذا الأمر من شأنه ان يساهم في عودة المهجرين والنازحين الى مناطق سكناهم وإعادة الحياة الى هذه المناطق التي حاول الإرهاب تدميرها وسلخها عن العراق، الا ان الدور الكبير للقوات الامنية ورجال الحشد الشعبي وتضحياتهم بالغالي والنفيس ساهمت بإعادة الحياة مجددا الى المحافظات التي اغتصبتها قوى الشر والإرهاب.

خلال لقائه رئيس مكتب حقوق الإنسان في بعثة (يونامي) بالعراق

وكيل وزارة العدل بحثنا ملف تواصل المؤسسات الدولية الإنسانية مع الوزارة

أكد وكيل وزارة العدل حسين الزهيري، على ضرورة أن تتحرك بعثة (يونامي) في العراق لتعريف المؤسسات الدولية بأن ملف حقوق الإنسان انتقل إلى وزارة العدل لتحقيق التواصل من خلال توجّه جميع خطاباتها إلى الوزارة.

وقال السيد الوكيل خلال لقائه فرانشسكو موتا رئيس مكتب حقوق الإنسان في بعثة يونامي وممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان في العراق، استكمالاً للقاء وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجرى خلال اللقاء استعراض انتقال ملف حقوق الإنسان إلى وزارة العدل، والتي تتولى حاليا كتابة التقارير التعاهدية أصبحت مناطة بوزارة العدل حصراً.

وأشار السيد الوكيل إلى أن المباحثات تم خلالها التطرق إلى أهمية مشاركة كوادر الوزارة في دورات تطويرية في شتى المجالات المتعلقة بعمل الوزارة وفي مقدمتها جانب حقوق الإنسان، كونها من المجالات الهامة التي من شأنها أن تساهم في زيادة خبرات كوادر الوزارة وتواكب التطورات والمواثيق الدولية والتي تدعم الجانب السيادي للبلاد.

دائرة الاصلاح العراقية: تنظم دورات تدريبية مهنية وثقافية ورياضية

اجرت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات تدريب وتشغيل النزلاء في سجن العمارة المركزي بتنظيم دورات تدريبية وتثقيفية ورياضية متنوعة لتأهيل النزلاء. وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان ملاكات شعبة تدريب وتشغيل النزلاء في السجن قامت بتنظيم دورة تدريبية مهنية عن اساسيات الخياطة وتفصيل الملابس شارك فيها (15) نزيل متدرب وستكون لهم الافضلية للاشتراك في الدورات التكميلية والتطويرية التي ستقام مستقبلا. أضاف المدير العام: ان التطور الذي تشهده ورش الخياطة والكوادر العاملة فيها تمكنت من تدريب اعداد كبيرة من النزلاء الماهرين ومساهمة ذوي الخبرة منهم في تدريب اقرانهم من النزلاء غير المتدربين. وأوضح المدير العام: ان برنامج تدريب وتعليم النزلاء كان حافلا وتضمن ايضا دورات تعليمية للنزلاء في محو الامية والتعليم المسرع اضافة الى اقامة بطولات رياضية بخماسي كرة القدم وغيرها من الفعاليات والتمارين الرياضية.

ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن (1336) نزيل خلال شهر آذار الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر آذار الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (13366) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (114) من النساء و(1222) من الرجال.

وأكد اعلام الوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطا كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد المنتهية احكامهم القضائية من النزلاء ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

يشار الى إن وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بآلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

بهدف تذليل العقبات امام الموظفين والمراجعين

مدير عام التنفيذ يتفقد مديرية تنفيذ الرصافة

اجرى مدير عام دائرة التنفيذ التابع لوزارة العدل د.فتاح محمد زيارة تفقدية الى مديرية تنفيذ الرصافة، للإطلاع على سير العمل فيها.

وقال مدير عام الدائرة: ان هذه الزيارة جاءت ضمن الخطة السنوية المتبعة للدائرة بهدف تذليل العقبات التي تعترض عمل الموظفين والمراجعين، ومعالجة المشاكل التي تعاني منها.

يذكران السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وجه بضرورة تبسيط الأجراءات وتخفيف الروتين المتبع في الدوائر العدلية لتخفيف العبء عن كاهل الموظفين والمراجعين وانجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

تضمن عددا من البيانات والقوانين والتعليمات

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4443)

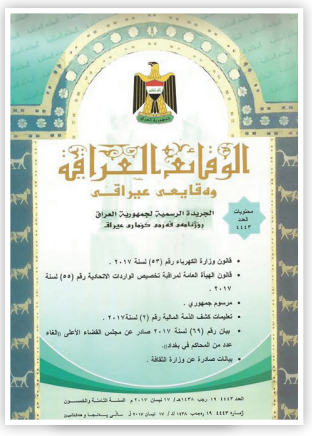

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4443)، والذي تضمن عددا من البيانات والقوانين والتعليمات، التي اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام الدائرة شذى عبد الملك: ان العدد (4443) تضمن قانون وزارة الكهرباء رقم (53) لسنة 2017، وقانون الهيأة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية رقم (55) لسنة 2017، بالإضافة الى مرسوم جمهوري.

وأضاف المدير العام: ان العدد تضمن ايضاً تعليمات كشف الذمة المالية رقم (2) لسنة 20177، وبيان رقم (69) لسنة 2017 صادر عن مجلس القضاء الاعلى(الغاء عدد من المحاكم في بغداد)، بالإضافة الى بيان صادر عن وزارة الثقافة.

مكتب المفتش العام يقيم دورة تدريبية لتنمية أساليب مكافحة الفساد

أقام مكتب المفتش العام لوزارة العدل دورة تدريبية بخصوص (تنمية أساليب مكافحة الفساد) في قاعة مجمع الدوائر العدلية في الكرخ.

وأدار الدورة المحاضر احمد محمد كاظم كمال من هيأة النزاهة/ الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد، الذي أشار في محاضرته الى أهمية رصد الظواهر السلبية في مؤسسات الدولة وبما يخص ممارسات الفساد من الرشوة والاختلاس والاستيلاء، والاستفادة من هذا الرصد لتنمية أساليب مكافحة الفساد.

وحضر الدورة موظفو وزارة العدل من مكتب الوزير ومكتب وكيل الوزارة ومكتب المفتش العام وشورى الدولة وكل من الدوائر الإدارية والمالية والتخطيط العدلي والتسجيل العقاري ورعاية القاصرين والعلاقات العدلية وكتاب العدول والتنفيذ والاصلاح والقانونية والوقائع العراقية واخرها المعهد القضائي.

واستمرت الدورة لمدة يومين، هذا وتأتي هذه الدورة التدريبية تنفيذا لخطة المكتب لعام 2017

دائرة التخطيط العدلي تنظم الدورة التدريبية الثالثة بمجال السلامة اللغوية

نظمت دائرة التخطيط العدلي التابعة لوزارة العدل، دورة تدريبية خاصة بمجال السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية، تنفيذا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء.

وقالت الدائرة: ان قسم التدريب التابع لدائرة التخطيط العدلي نظم الدورة التدريبية الثالثة الخاصة بمجال السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية، موضحة ان هذه الدورة جاءت بتوجيه الامانة العامة لمجلس الوزراء/ اللجنة الدائمة للحفاظ على سلامة اللغة العربية، وبرعاية وزير العدل د. حيدر الزاملي، حيث شملت الموظفين العاملين في الوزارة.

واضافت الدائرة: ان الدورة اقيمت على قاعة التدريب في مجمع الدوائر العدلية العامة بالكرخ، وتستمر لمدة خمسة ايام للفترة من 19/3/2017 ولغاية 23/3/2017.

يذكر ان مجلس العدل قرر اعتماد اجتياز الموظف لهذه الدورات اساسا للترفيع الوظيفي.

خلال زيارة تفقدية لدائرة الاصلاح العراقية

قسم حقوق ألإنسان: تابعنا سير العمل والآليات المتبعة بقسم التخطيط

أجرى قسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية لدائرة الاصلاح العراقية/ قسم التخطيط لمتابعة سير العمل.

وقال قسم حقوق الانسان: تم خلال الزيارة التشاور حول أداء العمل في القسم حيث تم التباحث حول الآليات والسبل الخاصة بإجراءات إحصائية سير أداء الأقسام السجنية من ناحية التصنيف السجني والمواقف التي تصدر من القسم.

وأضاف القسم: تم التباحث حول الدراسات التي تنجز من قبل الباحثين والمختصين والتي تعني بتطوير الحالة المهنية في سلوك عمل موظفي السجون وفقاً لمتطلبات ومعايير حقوق الإنسان.

دائرة رعاية القاصرين تباشر حملة أعمار مديرية مدينة الصدر

أكدت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميغ، المباشرة بحملة أعمار واسعة في مديرية رعاية القاصرين في مدينة الصدر. واضافت المدير العام، ان الدائرة باشرت بهذه الحملة لإدامة مبنى مديرية رعاية القاصرين في مدينة الصدر، مبينة ان الدائرة جهزت الكوادر الهندسية والفنية بالمواد والمستلزمات المطلوبة بصبغ الممرات والجدران الداخلية لمبنى المديرية، من اجل ان تكون ملائمة وتوفر اكبر قدر من الراحة للمراجعين والموظفين. واوضحت المدير العام: ان توجيهات السيد الوزير د. حيدر الزاملي، اكدت خلال جلسة مجلس العدل الاخيرة على ضرورة تأهيل الدوائر العدلية، حفاظا عليها من الاضرار، مبينة ان الزخم الكبير على مديرية رعاية القاصرين في مدينة الصدر يستوجب تأهيل الدوائر العدلية بشكل دوري ضمانا لتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

مجلس شورى الدولة يعلن عن ابرز نشاطاته خلال شهر كانون الثاني من العام 2017

اعلن مجلس شورى الدولة التابع لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاته التي حققها خلال شهر كانون الثاني من العام الماضي 2017.

وقال المجلس : ان ابرز نشاطات المجلس خلال شهر كانون الثاني من العام 2017، بما يخص المؤتمرات وورش العمل داخل وخارج البلد، الاجتماع التحضيري الثالث المشترك لممثلي اصحاب السمو ووزراء العدل العرب والداخلية لتفعيل الاتفاقيات العربية ذات الصلة بمكافحة الارهاب، واجتماع لجنة تعزيز التعاون بين وزراء العدل والداخلية العرب.

واضاف: ان هذه النشاطات تضمنت استكمال المعلومات الخاصة بتقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، بالاضافة الى حضور اجتماع اللجنة المكلفة بإعداد اتفاقية عربية للتعاون بين ادارات او هيئات قضايا الدولة.

وتابع: ان ابرز النشاطات المتعلقة بمشاريع قوانين وتعليمات وانظمة داخلية خاصة بوزارة العدل، النظام الداخلي لتقسيمات دائرة الوقائع العراقية ومهامها، مبيناً ان المجلس انجز (2) مشروع قانون، و (1) مشروع نظام تشريعات، و(12) مشروع تعليمات، ومشروعي نظام داخلي، بالاضافة الى (13) بيان رأي ومشورة قانونية، بالإضافة الى ارشفة (256) قانونا، كما بلغ عدد الطعون التمييزية المحسومة من المحكمة الادارية العليا (189) دعوى، بينما بلغ عدد الدعاوى المحسومة من محكمة القضاء الاداري (27) دعوى.

العدل والمجتمع
السنة الثانية - العدد 23 - آيار 2017
Second Year- No - 23 - May 2017

خلال لقائه الفريق التقني المعني بالعنف الجنسي ضد المرأة

وكيل وزارة العدل: الوزارة تعمل على انشاء محكمة خاصة لجرائم تنظيم داعش

اكد وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين الزهيري، ان الوزارة تعمل على انشاء محكمة خاصة بجرائم عصابات داعش الارهابية.

اعلن عن ذلك خلال لقائه بالفريق التقني المعني بالعنف الجنسي ضد المرأة، والذي يتكون من السيد توبي بونيني والسيد توندیرا جيكوا والوفد المرافق في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وتم خلال اللقاء مناقشة عمل اقسام حقوق الانسان في الدائرة القانونية بعد الغاء الوزارة وكيفية التعامل مع جرائم داعش ضد المرأة التي تعتبر جرائم ابادة جماعية خاصة ضد الاقليات كالايزيديين والمسيحيين.

واوضح السيد الوكيل، ان الحكومة متمثلة بوزارة العدل تعمل على انشاء محكمة خاصة لجرائم تنظيم داعش ومن ضمنها جرائم العنف الجنسي، وان الوزارة تعمل على تأسيس علاقة شراكة مع منظمات المجتمع المدني لرفع معدل الوعي المناهض للعنف على اختلاف انواعه بالأرياف والمناطق النائية وكيفية التعامل مع المرأة وضمان عدم انتهاك حقوقها المشروعة.

وختم السيد الوكيل بمطالبة الفريق التقني، بتوفير الدعم الفني لتدريب القضاة والقانونيين وقوات الشرطة في اعداد التشريعات القانونية التي من شأنها ان تجد الوصف القانوني للجرائم التي ارتكبها التنظيم الارهابي.

بهدف تقييم واقع الخدمات المقدمة للمواطنين

مدير عام دائرة الكتاب العدول يتفقد دوائر محافظة ذي قار

اجرى مدير عام دائرة كتاب العدول حسين الطائي زيارة تفقدية لدوائر محافظة ذي قار، للإطلاع على واقع سير العمل.

وقال مدير عام الدائرة حسين الطائي: ان هذه الزيارة جاءت لتقييم واقع الخدمات المقدمة للمواطنين وحل المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل الكاتب العدل في هذه المحافظة، بالإضافة الى حسم انتقال دائرة كاتب العدل في الناصرية المسائي بهدفٍ تقديم الاستقلالية في العمل خدمةً للمواطنين.

واضاف المدير العام: تم خلال الزيارة عقد اجتماع لمدراء كتاب العدول، حيث تم التداول حول سير العمل ومناقشة المعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لها لتقديم افضل الخدمات العدلية للمواطنين.

دائرة الاصلاح العراقية تكشف عن الموقف الشهري بتدريب وتطوير مؤهلات منتسبيها

اعلنت دائرة الاصلاح العراقية عن الموقف الشهري وإحصائية تدريب منتسبي دائرة الاصلاح العراقية خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي 2017.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان الموقف الشهري لبرنامج الدورات التدريبية التي تقيمها معاونية التدريب والتطوير الاصلاحي تضمن اقامة (9) دورات تدريبية اشترك فيها (5133) منتسب وكانت الدورات ادارية تخصصية عن اسلوب المخاطبات الرسمية، والتحقيق الاداري، وقواعد البيانات وإدارة المعلومات ودورات اخرى خاصة بتأهيل وتدريب الملاكات الامنية ومنها دورة التوازن بين الحالة الامنية والتأهيل والاندماج، ودورة السيطرة على اعمال الشغب، والأمن الديناميكي ودورات قانونية عن التحكيم الدولي/ المستوى الاول، وعن الدفاع المدني والإسعافات الاولية ودورة تدريب ميداني.

واضاف المدير العام: ان هذه الدورات اقيمت في شعبة تدريب الموظفين في مقر الدائرة العامة وقسم التدريب والتطوير الاصلاحي (اكاديمية الاصلاح) والمعهد القضائي وإضافة الى المقرات ومراكز التدريب الخاصة ببعثة الاتحاد الاوربي.

تحت عنوان (العمل التطوعي عطاء وبناء)

قسم حقوق الانسان ممثلا عن وزارة العدل في الدورة الإقليمية العربية

شارك قسم حقوق الانسان ممثلا عن وزارة العدل في الدورة الإقليمية العربية بمجال القانون الدولي الإنساني.

وقال قسم حقوق الانسان: ان هذه المشاركة جاءت استناداً لتوجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي لتطوير الكوادر العاملة بمجال حقوق الإنسان في الوزارة، وان الدورة انعقدت في مدينة بيروت في الجمهورية اللبنانية.

وأضاف القسم: ان الدورة نظمت بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر وشارك فيها مجموعة من العاملين بمجال حقوق الإنسان من عدة دول أجنبية وعربية لنشر ثقافة القانون الدولي والإنساني في المجتمع والمؤسسات الحكومية.

يشار الى ان معاون مدير قسم حقوق الإنسان سيف والي مثل الوزارة في هذه الدورة.

ادارة الجودة تتفقد الدوائر العدلية لمتابعة تطبيق جانب التطوير المؤسسي

اجرى قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي زيارة تفقدية للمديريات التابعة لوزارة العدل بقضاء الصويرة بهدف الارتقاء بواقع العمل فيها.

وقال مدير القسم تحسين الجبوري: ان هذه الزيارة تأتي ضمن توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي بتطبيق معايير الجودة في كافة الدوائر ألعدلية، وتم خلال الزيارة التباحث حول واقع العمل والأساليب الكفيلة التي تساهم في تقديم الافضل خدمة للصالح العام.

واضاف: ان قسم ادارة الجودة قام خلال زيارته بالإطلاع على أهم النشاطات الخاصة بالدوائر والتأكيد على ضرورة تطبيق معايير نظم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي.

مكتب المفتش العام يقيم ندوة تثقيفية حول (كيفية اعداد البحوث والدراسات)

اقام مكتب المفتش العام لوزارة العدل ندوة تثقيفية في المعهد القضائي حول (كيفية اعداد البحوث والدراسات) وشارك فيها موظفو المكتب من حملة شهادة البكالوريوس في مختلف الاختصاصات.

وقدم المحاضر المستشار الدكتور علي فوزي إبراهيم محاضرة قيمة بهذا الخصوص، وبيّن فيها الاليات المعتمدة في كتابة البحوث والدراسات بصورة علمية ممنهجة، واثر كتابتها في زيادة ثقافة موظفي المكتب وتطوير امكاناتهم البحثية، وبما يساهم في الوصول الى حالة نموذجية في اعداد الدراسات التي تتماشى مع كتاباتهم البحثية.

ويشار الى ان مكتب المفتش العام سبق ان اقام ندوتين لموظفيه في وقت سابق للموضوع ذاته.

ردا على خبر تهريب ازلام نظام البعث المباد

وزارة العدل تنفي وتستنكر الخبر جملة وتفصيلاً

قال اعلام وزارة العدل: بان الوزارة نفت وبشكل قاطع اي ادعاءات حول تهريب ازلام النظام البعثي المباد من اي سجن من سجونها، وان هذه الزمرة المجرمة تقبع في سجون محصنة وضمن حراسة مشددة ولايمكن لأي جهة اختراقها مهما كان مسمى تلك الجهة، وهم يخضعون لتنفيذ الاحكام القضائية العراقية وحسب القانون.

ومن جهة اخرى فاننا نبين ان هذه الحملات المنهجة تتصاعد في الوقت الراهن تزامناً مع انتصارات قواتنا الامنية وحشدنا المقدس في سبيل تشويش الرأي العام نصرةً لعصابات داعش الارهابية محاولةً بالوقت ذاته اضعاف الروح المعنوية لابناء شعبنا العراقي الصابر والمجاهد لسلب فرحة النصر منه.

ولكننا وبالوقت الذي نؤكد ان شعبنا اصبح عارفاً باهداف هذه الحملات المسمومة، نكرر تعهدنا باستمرار ابطال وزارة العدل ودائرة الاصلاح بتنفيذ احكام القضاء العراقي وبدون ادنى تأثر بهذه الحملات المغرضة.

وان الوزارة تحتفظ بحقها القانوني في مقاضاة المروجين لهذه الاكاذيب، مع الطلب من وسائل الاعلام كافة بعدم الانجرار لترويج مثل هكذا اخبار مغرضة.

دائرة الاصلاح العراقية تقيم محاضرات توعية وعلاج نفسي للنزلاء

اقامت دائرة الاصلاح العراقية شعبة البحث الاجتماعي في موقف الرشاد المتخصص بإيداع وعلاج النزلاء المصابين بالإمراض النفسية محاضرات توعية وإرشاد للنزلاء.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان القسم نظم عددا من محاضرات وجلسات توعية وإرشاد شملت النزلاء على شكل وجبات تضمنت اعداد صغيرة بغية تحقيق الهدف من هذه الجلسات هو اعادة التأهيل النفسي وزرع الثقة بالنفس والطمأنينة لدى النزلاء الذين يعانون من اضطرابات نفسية وتتزامن هذه المحاضرات مع برنامج تأهيل نفسي تكفلت به كوادر طبية اخرى تابعة لوزارة الصحة. وأضاف المدير العام: ان محاضرات التوعية تناولت مواضيع ثقافية من شأنها ان تفك من الضغوطات النفسية وتحث على التفاعل والتعاطي مع الاخرين.

يشار الى ان ملاكات البحث الاجتماعي لها دور كبير في دعم برامج تأهيل النزلاء والنظام الصحي والنفسي للنزلاء في السجون الاصلاحية لاسيما منها المخصصة لإيداع النزلاء المرضى.

دائرة رعاية القاصرين تباشر حملة أعمار مديرية الكرخ

أكدت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميغ، المباشرة بحملة أعمار واسعة في مديرية رعاية القاصرين في الكرخ.

وأضافت المدير العام، ان الدائرة باشرت بهذه الحملة لإدامة مبنى مديرية رعاية القاصرين في الكرخ، مبينة ان الدائرة جهزت الكوادر الهندسية والفنية بالمواد والمستلزمات المطلوبة بصبغ الممرات والجدران الداخلية لمبنى المديرية، من اجل ان تكون ملائمة وتوفر اكبر قدر من الراحة للمراجعين والموظفين.

وأوضحت المدير العام: ان توجيهات السيد الوزير د. حيدر الزاملي، اكدت خلال جلسة مجلس العدل الاخيرة على ضرورة تأهيل الدوائر العدلية، حفاظا عليها من الاضرار، مبينة ان الزخم الكبير على مديرية رعاية القاصرين في الكرخ يستوجب تأهيل الدوائر العدلية بشكل دوري ضمانا لتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

للنهوض بمستوى الاداء الوظيفي

دائرة التخطيط العدلي: تقيم دورة خاصة بتطوير الكوادر الحسابية

اعلنت دائرة التخطيط العدلي عن تنظيم دورة خاصة بتطوير الكوادر الحسابية للدوائر العدلية.

وقالت الدائرة: ان هذه الدورة تأتي ضمن الخطة التدريبية السنوية الخاصة بقسم التدريب في الدائرة، حيث ابتداءت من يوم الاثنين الموافق 24/4/2017 ولمدة (4) ايام.

واضافت الدائرة: ان الدورة تم المشاركة فيها من قبل الكوادر الحسابية في الدوائر العدلية، وان الهدف من هذه الدورة تطوير كفاءة الكوادر الوظيفية العاملة.

تحت عنوان (العمل التطوعي عطاء وبناء)

دائرة الاصلاح العراقية تصدر كراس الاعمال التطوعية السنوي

اصدرت دائرة الاصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل، الكراس السنوي للاعمال التطوعية الخاص بملاكات الدائرة لعام 2016.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان اللجنة الرئيسية المشرفة على فعاليات العمل التطوعي، اعدت كراسا خاصا بتلك الفعاليات بعنوان (العمل التطوعي عطاء وبناء)، حيث تضمن الكراس ابرز النشاطات والفعاليات الخاصة بالاعمال التطوعية التي انجزتها ملاكات الدائرة.

واضاف: ان الهدف من اصدار الكراس، دعم حركة التنمية في الدائرة وتطوير آليات العمل في الاقسام التابعة لها، بما يتناسب ومتطلبات المرحلة وخطط التقشف والحفاظ على المال العام، تنفيذا لتوجيهات السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي.

ضمن العمل المشترك مع مجلس الوحدة الاقتصادية/ الجامعة العربية في القاهرة

تخرج 30 موظفاً حقوقياً من دورة التحكيم التجاري الدولي

أقام الاتحاد العربي للتحكيم التجاري الدولي وبالتنسيق والتعاون مع وزارة العدل والمعهد القضائي، الدورة التخصصية الاولى لاعداد محكمين عراقيين بالتحكيم التجاري الدولي، المستوى الاول، في مقر مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية في جمهورية مصر، بمشاركة مرشحين من نقابة المحامين العراقيين، وزارات العدل والكهرباء ومن المحامين والحقوقيين والمشاورين والمستشارين القانونيين.

وبينَ الأمين العام للاتحاد العربي للتحكيم التجاري الدولي المستشار كزار الربيعي، أن ثلاثون مشاركا تلقوا محاضرات متخصصة على مدى ستة أيام للفترة من ٢٨ اذار ولغاية ٢ نيسان ٢٠١٧، قدمت خلالها محاضرات عالية المستوى لإعداد خبراء تحكيم ومشاركة محامين وأكاديميين وحقوقيين ومستشارين ومشاورين قانونيين ومهندسين.

وأوضحت نائب الأمين العام للاتحاد العربي للتحكيم التجاري الدولي المستشارة د. نجاة حسين الجبوري، أن الدورة تقام لأول مرة في جمهورية مصر العربية لاعداد مجموعة من المحكمين العرقيين المعتمدين لدى الاتحاد العربي وفق مذكرة مع وزارة العدل والحكومة العراقية، وكانت المشاركة واسعة بهدف تدريب وتطوير خبرات المؤسسات العراقية الدولية.

واكد المشاركون بالدورة، ان المعلومات المعمقة والدقيقة والحديثة والتاريخية والقانونية، كانت على مستوى متقدم من الكفاءة والخبرة وتساهم في حل وتفكيك قضايا وازمات ومشاكل تعاني منها المؤسسات والمحاكم وعامة المجتمع، والمحاضرات شملت اضافة بالنفع والرؤية المستقبلية ورسم ملامح التحكيم، الذي بدأ بالتجارب وربما يتوسع ليشمل كافة النزاعات والخصومات كون الحل السليم السريع يفرض نفسه في ظل تطور القوانين والتكنلوجيا عبر اليآت التحكيم اكثر مما هو بالمحاكم.

دائرة الاصلاح العراقية نظمت عمل تطوعي تضمن اكثر من (14) فقرة عمل في سجن النساء ببغداد

نظمت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات سجن النساء في بغداد حملة عمل تطوعي تضمن اكثر من (14) فقرة عمل وتنسق مع المؤسسات الحكومية الاخرى لإسناد ادارة السجن في تنفيذ خططها في تطوير وتأهيل الخدمات.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح حسين ألعسكري: ان الاعمال الفنية التابعة للسجن تضمنت، تشييد وحدة خدمية لتكون مصلى في القسم، وصبغ القاعات الداخلية والخارجية وواجهة القسم، وتنظيف خزانات المياه والممرات والساحات، وتنظيف خطوط الصرف الصحي والغطاسات، بالاضافة الى تنظيف اسطح المباني العائدة للقسم، وعمل قطعة ضوئية عدد (2) لابواب القسم الخارجي والداخلي، وطبع باجات خاصة لامانات المراجعين، وتنفيذ جداريات ورسومات متنوعة على القاعات والممرات، وتنفيذ عدد من النتاجات والأعمال الفنية ضمن فعاليات ملاكات التأهيل وتدريب النزلاء، وإعداد دراسة عن الواقع الصحي والخدمات الطبية في السجن وسبل تطويره، وإجراء ادامة وصيانة عل الاسعاف الخاصة بالقسم، وتزويد القسم بالأدوية الغير متوفرة في المفرزة الطبية، وإصلاح عطل في وحدة التحويل الخاصة بشبكة الصرف الصحي.

واضاف المدير العام: ان القسم قام بتشكيل فريق عمل متخصص بتنظيم الاعمال التطوعية وادارة القسم تعمل على توفير مستلزمات انجاح فعالياتهم التي يقومون بها، يشار الى ان ادارة السجن قامت بإجراء عددا من الاتصالات مع المؤسسات الحكومية والخدمية التي ابدت استعدادها لإسناد فعاليات التأهيل وتنفيذ اعمال تطوعية تهدف لإدامة وتطوير خدمات السجن.

بهدف تذليل العقبات امام الموظفين والمراجعين

مدير عام التنفيذ يتفقد مديرية تنفيذ كربلاء المقدسة

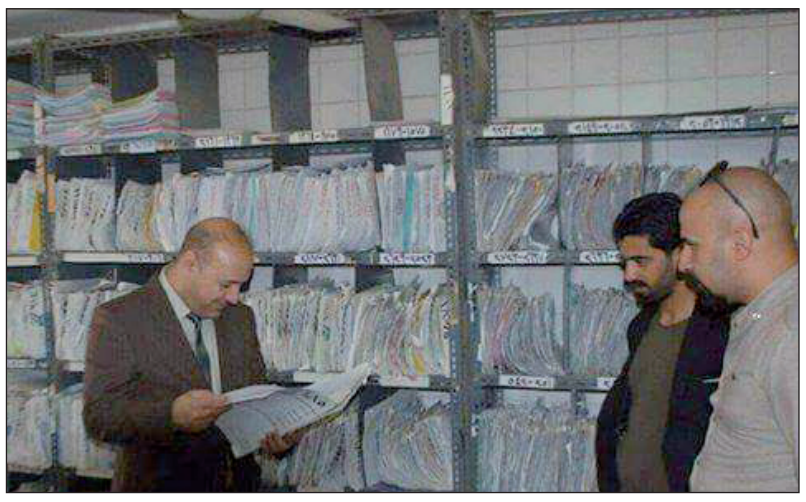

اجرى مدير عام دائرة التنفيذ التابع لوزارة العدل زيارة الى مديرية تنفيذ كربلاء المقدسة، للإطلاع على سير العمل فيها ضمن الخطة السنوية للدائرة.

وقال مدير عام الدائرة د.فتاح محمد حسين: ان الهدف من هذه الزيارة هو تذليل العقبات التي تعترض عمل الموظفين والمراجعين، حيث تم الاطلاع على سير العمل في المديرية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها، وتم اللقاء بعدد من الموظفين والمواطنين للوقوف على طلباتهم واحتياجاتهم.

يذكران السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وجه بضرورة تبسيط الإجراءات وتخفيف الروتين المتبع في الدوائر العدلية لتخفيف العبء عن كاهل الموظفين والمراجعين وانجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

توزيع شهادات مشاركة على موظفي الوزارة المشاركين بدورات مكتب المفتش العام

وزع عميد كلية التراث الجامعة الدكتور صباح مجيد النجار ومجموعة من الأساتذة شهادات المشاركة على موظفي وزارة العدل المشاركين في الدورات التي أقامها مكتب المفتش العام للوزارة في مقر كلية التراث.

وكانت الدورات التي أقامها المكتب تتضمن (الجودة الشاملة) و (تقييم الأداء الفردي والمؤسساتي) و (التخطيط الاستراتيجي) و (تنمية وتطوير مهارات المدققين والمحاسبين) .

ووزع الشهادات اضافة الى عميد كلية التراث الجامعة ، رئيس قسم ادارة الأعمال الدكتور بشير عبد العباس ومدير وحدة الأداء الجامعي الدكتور سعد مهدي حسين .

وتأتي هذه الدورات ضمن خطة المكتب لعام 2017 في تدريب وتأهيل موظفي الوزارة وادخالهم في الندوات المتخصصة وبما يساهم في تطوير خبراتهم الوظيفية والمعرفية .

تضمنت ورش عمل ومؤتمرات خارج العراق

مجلس شورى الدولة يعلن ابرز نشاطاته خلال شهر شباط الماضي

اعلن مجلس شورى الدولة التابع لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاته التي حققها خلال شهر شباط الماضي.

وقال مجلس شورى الدولة: ان انجازات عديدة ومهمة تحققت خلال شهر شباط الماضي، ابرزها ورش عمل ومؤتمرات داخل وخارج العراق، مشيرة الى مشاركته في اجتماع اللجنة الفنية المكلفة باعداد مشروع قانون عربي استرشادي للاستثمار، بالاضافة الى الاجتماع (21) لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الارهاب، واجتماع اللجنة الفنية المكلفة بدراسة مدى الحاجة لتحديث القوانين العربية الاسترشادية.

وتابع المجلس: ان من ضمن النشاطات زيارة مؤسسات الاتحاد الاوربي الخاصة بمكافحة الارهاب ومواجهة التطرف العنيف، ومناقشة مشروع اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، وتقديم دفوع حكومة العراق امام المحكمة الفيدرالية العليا السويسرية، بالاضافة الى عدد من النشاطات الاخرى.

واضافت: ان ابرز نشاطات المجلس فيما يخص المشاريع والانظمة والتعليمات وبيان الرأي خلال شهر شباط الماضي، بلغت (6) مشاريع قانون، و(3) مشاريع تعليمات، و(1) مشروع نظام داخلي، بالاضافة الى (17) بيان رأي ومشورة قانونية، مبينة حسم (90) دعوى من محكمة القضاء الاداري، بالاضافة الى ارشفة (312).

ضمن فعاليات تدريب وتأهيل النزلاء

دائرة الاصلاح العراقية تنظم بطولة رياضية بخماسي كرة القدم

نظمت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات تدريب وتشغيل النزلاء في موقف الرصافة السادسة احد الاقسام الاصلاحية في بغداد بطولة رياضية بفعالية كرة القدم بين القواطع السجنية.

وقال مدير عام الدائرة حسين ألعسكري: ان ملاكات شعبة تدريب وتشغيل النزلاء في القسم وضمن برنامج تأهيل النزلاء لهذا العام نظمت بطولة رياضية بخماسي كرة القدم ستستمر(15) يوما وبمشاركة ست فرق تتنافس لنيل لقب البطولة.

يشار الى ان الفرق المشاركة ستخضع لتدريبات وتمارين رياضية من اجل اعدادها لمشاركات اوسع واختيار مواهب لإنشاء فرق رياضية متخصصة بفعالية كرة القدم تتمتع بمستويات وحرفية اعلى.

هدف تدقيق اعمال المديرية والوقوف على احتياجاتها

مدير عام دائرة رعاية القاصرين تتفقد سير العمل في مديرية الكرخ

اجرت مدير عام دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل، زيارة تفقدية الى مديرية القاصرين في الكرخ.

وقال مدير عام الدائرة هند عبد جميغ: ان هذه الزيارة جاءت لغرض تفقد نتائج حملة الاعمار التي اجريت في المديرية، والوقوف على احتياجاتها ومتابعة مشاكل الموظفين من الناحية الادارية وإيجاد الحلول الازمة لها وفق القانون.

يذكر ان السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه المدراء العامين بأجراء زيارات ميدانية الى الدوائر العدلية في بغداد والمحافظات بهدف رفد مسيرة العمل.

للإطلاع على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء

فريق من حقوق الانسان يتفقد موقف ردهة الكرخ في دائرة الاصلاح العراقية

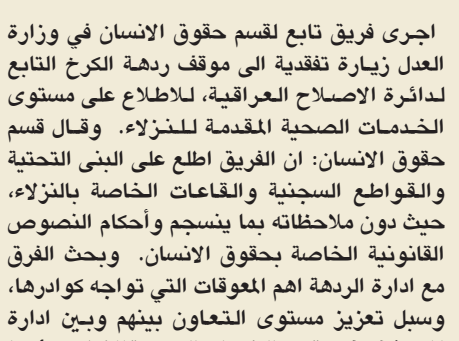

اجرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية الى موقف ردهة الكرخ التابع لدائرة الاصلاح العراقية، للاطلاع على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء. وقال قسم حقوق الانسان: ان الفريق اطلع على البنى التحتية والقواطع السجنية والقاعات الخاصة بالنزلاء، حيث دون ملاحظاته بما ينسجم وأحكام النصوص القانونية الخاصة بحقوق الانسان. وبحث الفرق مع ادارة الردهة اهم المعوقات التي تواجه كوادرها، وسبل تعزيز مستوى التعاون بينهم وبين ادارة المستشفى في تقديم الخدمات الصحية للنزلاء، مؤكدا على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

اكدت ان الزيارات النوعية للجان الصحية مرحب بها

دائرة الاصلاح العراقية تستقبل لجنة من وزارة الصحة

اكد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، ان الزيارات النوعية التي تقوم بها لجان المراكز الصحية من مختلف قطاعات وزارة الصحة الى الاقسام السجنية مرحب بها.

وقال مدير عام الدائرة: ان لجنة من وزارة الصحة- المركز الصحي في قطاع الكاظمية زارت سجن الحماية القصوى وأجرت فحص للنزلاء الذين يعانون من ضعف البصر، كما قامت بحملة مسح صحي لكافة نزلاء القسم بالإضافة الى المنتسبين وتلقيحهم بلقاح الانفلونزا الموسمية للقضاء على الامراض الانتقالية.

ضمن سلسلة زياراتها الميدانية لدائرة الاصلاح العراقية

فريق حقوق الانسان يتفقد قسم الرصافة الثالثة

اجرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية الى دائرة الإصلاح العراقية، للاطلاع على الوضع الصحي والقانوني فيها.

وقال قسم حقوق الانسان: ان فريق من القسم اجرى زيارة تفقدية لقسم الرصافة الثالثة في دائرة الاصلاح العراقية، موضحا ان الهدف من الزيارة هو الاطلاع على الواقع الصحي والقانوني للنزلاء.

واطلع الفريق على سير الأمور القانونية والصحية، بالاضافة الى اطلاعه على وضع الإطعام، حيث أكد على ضرورة تنفيذ توجيهات السيد وزير د. حيدر الزاملي، والمتضمنة الإتباع التام للقوانين وخصوصا قانون حقوق الإنسان في سياق التعامل مع النزلاء وسير عمليات الاحتجاز.

وتضمنت الزيارة جولة تفقدية في اروقة القسم والقواطع السجنية، التقى خلالها الفريق بعدد من النزلاء، حيث استمع الى اهم المشاكل التي تواجههم.

يشار الى ان قسم الرصافة الثالثة مخصص للنزلاء المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4442)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4442)، والذي تضمن قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973، الذي اقره مجلس النواب وصادقت عليه رئاسة الجمهورية.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبد الملك: ان العدد (4442) تضمن قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973 في صيغتها المعدلة ببروتوكول 1978 المتعلق بها، المعروفة اختصارا باسم ماربول 73/78 والتي دخلت حيز النفاذ في 2/10/1983. واضافت المدير العام: ان العدد تضمن مواد الاتفاقية في صيغتها المعدلة ببروتوكولي عامي 1987 و1997، وبروتوكولاتها ومرفقاتها وتفسيراتها الموحدة.

للنهوض بمستوى الاداء الوظيفي

دائرة التخطيط العدلي: تقيم دورة خاصة بتطوير الكوادر الوظيفية

اعلنت دائرة التخطيط العدلي عن تنظيم دورة خاصة بتطوير الكوادر الوظيفية للدوائر العدلية.

وقالت الدائرة: ان هذه الدورة تأتي ضمن الخطة التدريبية السنوية الخاصة بقسم التدريب في الدائرة، حيث ابتداءت من يوم الاحد الموافق 9/4/2017 ولمدة (5) ايام.

واضافت الدائرة: ان الدورة تم المشاركة فيها من قبل الكوادر الادارية في الدوائر العدلية، وان الهدف من هذه الدورة تطوير كفاءة الكوادر الوظيفية العاملة.

خلال مشاركته في المحاضرة الخاصة بالآليات الوطنية لإعداد التقارير

وكيل وزارة العدل: اهمية رفع مستوى خبرات الموظفين في مجال كتابة التقارير التعاهدية

اكد وكيل وزارة العدل حسين الزهيري، على اهمية رفع مستوى خبرات الموظفين في مجال كتابة التقارير التعاهدية، لانجاز وتطوير مسودتها التي تعنى بحقوق الانسان.

جاء ذلك خلال مشاركته في المحاضرة الخاصة بالاليات الوطنية لاعداد التقارير والمتابعة التعاهدية وبحضور مدراء ومعاوني اقسام حقوق الانسان في الدائرة القانونية، حيث تضمنت المحاضرة شرح كيفية اعداد كتابة التقارير وماهي الالية التي تتوفر لانجاز مسودة كتابة التقارير والمتابعة التعاهدية، بالاضافة الى شرح انواع الاليات ومنها (الدائمية الحكومية والمؤقتة والمشتركة والمستقلة).

ودعا السيد الوكيل خلال المحاضرة الى التنسيق مع دائرة حقوق الانسان في وزارة الخارجية لوضع الية خاصة تهتم بمواضيع حقوق الانسان في الجامعة العربية، كما دعا الى أقامة محاضرة اسبوعية من كل يوم خميس تتعلق بواقع عمل اقسام حقوق الانسان تتناول الموضوعات المهمة للوصول الى عمل متكامل في الدقة والموضوع لبناء قدرات الموظفين وانجاح كتابة مسودة التقارير التعاهدية وفقا لمقررات الدستور والقوانين الصادرة فيها.

القوانين التي تحكم الوظيفة العامة وشروط التعيين

تحكم عملية تعيين الموظف في مؤسسات الدولة عدة شروط، تم تحديدها في القوانين النافذة في العراق، والهدف منها ايجاد أفضل السبل للتعيين وبما يضمن حقوق الموظف وواجباته.

وعلى الرغم من عدم توفر الدرجات الوظيفية في اغلب وزارات الدولة، بسبب التقشف المالي، الا انه من الضروري التعرف على حيثيات الوظيفة والقوانين المتصلة بها.

والموظف هو كل شخص عهدت اليه وظيفة في الملاك الخاص بالموظفين، وتنظم وتحكم شؤونه أربعة قوانين وهي:

1 - قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل والذي ينظم شؤون الموظفين خلال خدمتهم بالوظيفة.

2 - قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، وينظم هذا القانون الإجراءات والقواعد الواجب اتخاذها لمحاسبة الموظفين المشمولين بأحكامه عند ارتكابهم الخطأ في الوظيفة وتبسيط هذه الإجراءات لضمان تسيير أجهزة الدولة وفق المهام الموكلة اليها وتوحيد العقوبات وأثارها.

3 - قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 (قانون الرواتب)، حيث يهدف القانون الى دعم موظفي الدولة والقطاع العام بمنحهم رواتب ومخصصات مجزية وتحقيق مستوى معاشي أفضل لهم ويسري على موظفي الدولة من الدرجة الأولى فما دون.

4 - قانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدل، اذ ينظم هذا القانون الحقوق التي يتقاضاها الموظفون عندما تنتهي خدماتهم في مؤسسات الدولة.

وورد تعريف الموظف بأكثر من قانون، فقد عرفته المادة (2) من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 بالاتي: (كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلة في الملاك الخاص بالموظفين)، اما المادة (1) الفقرة ثالثاً من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل فعرفته بالاتي: (كل شخص عهدت اليه وظيفة داخل ملاك الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة). ونلاحظ ان التعريف الوارد بقانون الانضباط يختلف عن التعريف الوارد بقانون الخدمة المدنية حيث اسقط قانون الانضباط صفة الديمومة من الوظيفة ليشمل الموظف على الملاك الدائم والمؤقت، والغاية من ذلك من اجل ان يدخل في نطاق العقوبة والمحاسبة للموظف المؤقت أسوة بالموظف على الملاك الدائم، وفي هذا الشأن اصدر مجلس شورى الدولة قراره ذي العدد (99 /2006) لسنة 2006 بالاتي (تطبق على الموظفين المؤقتين الأحكام القانونية المطبقة على الموظفين في دوائر الدولة التي يعملون بها) علماً ان المستخدمين وملاكهم لم يعد له وجود في قوانين الخدمة الذي كانت تنص على أحكامه قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل، حيث الغي بموجب القرار (911) لسنة 1976.

اما المقصود بموظفي الخدمة الجامعية، فهو كل موظف يقوم بممارسة التدريس الجامعي والبحث العلمي والاستشارة العلمية والفنية او العمل في ديوان وزارة التعليم العالي البحث العلمي او مؤسساتها ممن تتوفر فيه شروط الهيئة التدريسية، (المادة1/ثالثاً من قانون الخدمة الجامعية رقم 23 لسنة 2008).

اما شروط التوظيف (التعيين)، فقد نصت المادة (7) من قانون الخدمة المدنية على عدة شروط يجب توفرها في الشخص لكي يتولى او يحصل على الوظيفة العامة وهي:

1 - ان يكون عراقياً او متجنساً بالجنسية العراقية.

2 - أكمل الثامنة عشر من العمر وللممرضة السادسة عشرة.

3 - ناجحاً في الفحص الطبي وسالماً من الأمراض المعدية ومن الأمراض والعاهات الجسمية والعقلية التي تمنعه من القيام بالوظيفة المعين لها بموجب قرار من سلطة طبية مختصة وفقاً لنظام خاص، اما النظام الخاص الذي أشارت اليه الفقرة آنفاً هو نظام اللياقة الصحية، رقم (5) لسنة 1992 الذي عرف اللياقة الصحية هي القابلية البدنية والعقلية والنفسية التي يجب توافرها في الشخص ليكون لائقاً للخدمة في دوائر الدولة.

4 - حسن الأخلاق وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية او أجنحة تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال، اما المقصود بحسن الأخلاق هو مجموعة الصفات التي يتحلى بها الشخص وتوحي للثقة فيه وتدعو الى الاطمئنان اليه والى تصرفاته بالوظيفة ولا تؤدي الى ما يمس ويحط من قدره في الوسط الذي يعيش فيه.

5 - حائز على شهادة دراسية معترف بها.

هذه هي الشروط الوظيفية التي نص عليها القانون ولا يجوز للإدارة أحداث شروط جديدة لم ينص عليها القانون (شروط إضافية) مثل الموافقة الأمنية (سابقاً) والسلامة الفكرية والانتماء الحزبي.. الخ، لان إضافتها تتعارض ومبدأ المساواة في التوظيف، اما في حالة وجود مثل هذه الشروط لغرض التعيين فانه يبطل الشرط ويعمل بالشروط القانونية، وفي هذا الشأن أصدرت الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة بصفتها التمييزية قرارها الآتي: (يعد تعيين الموظف صحيحا ويستحق رواتبه كاملة اذا كان الموظف مستوفيا لشروط التعيين القانونية وان تخلف فيه شرطاً مضاف من الإدارة لان هذا الشرط يتعارض ومبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة)، وتراعى في التوظيف الشروط التي نصت عليها المادة (8) من قانون الخدمة المدنية وهي:

1 - وجود وظيفة شاغرة في الملاك.

2 - ان يكون التعيين او إعادة التعيين من قبل الوزراء المختصون او من يخولهم من موظفي الدرجات الخاصة، علما ان الشروط التي تحكم التعيين لأول مرة هي نفسها التي تحكم إعادة التعيين.

-3 لا يجوز التعيين لأول مرة الا في الدرجة المبينة إزاء كل وظيفة وحسب المستوى العلمي. عليه فان عدم مراعاة هذه الشروط يعتبر مخالف للقانون مثل صدور أمر تعيين من موظف لا يملك صلاحية التعيين، وفي هذا الشأن اصدر مجلس شورى الدولة قراره الآتي (تعيين الموظف يجب ان يكون وفقا لأصول التعيين المنصوص عليها قانونا وان يصدر أمر التعيين من شخص يملك صلاحية التعيين).

عقوبة تنزيل الدرجة والفصل والعزل في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل

تعتبر المواد الواردة في الفصل الثالث بقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل، تحت عنوان (العقوبات وأثارها وإجراءات فرضها)، تعتبر جزءا من العقوبات التي تفرض على الموظف في حال ارتكابه للمخالفات الواردة قانونا، وتختلف هذه العقوبات باختلاف المخالفة، وسنتطرق الى عقوبتي (تنزيل الدرجة والفصل) ضمن مواد القانون المذكور.

وجاء في الفقرة سادسا (تنزيل الدرجة) ما يأتي:

ويكون بأمر تحريري يشعر فيه الموظف بالفعل الذي ارتكبه ويترتب على هذه العقوبة.

أ- بالنسبة للموظف الخاضع لقوانين أو أنظمة أو قواعد أو تعليمات خدمة تأخذ بنظام الدرجات المالية والترفيع، تنزيل راتب الموظف إلى الحد الأدنى للدرجة التي دون درجته مباشرة مع منحه العلاوات التي نالها في الدرجة المنزل منها (بقياس العلاوة المقررة في الدرجة المنزل إليها) ويعاد إلى الراتب الذي كان يتقاضاه قبل تنزيل درجته بعد قضائه ثلاث سنوات من تاريخ فرض العقوبة مع تدوير المدة المقضية في راتبه الأخير قبل فرض العقوبة.

ب- بالنسبة للموظف الخاضع لقوانين أو أنظمة أو قواعد أو تعليمات خدمة تأخذ بنظام الزيادة كل سنتين، تخفيض زيادتين من راتب الموظف ويعاد إلى الراتب الذي كان يتقاضاه قبل تنزيل درجته بعد قضائه ثلاث سنوات من تأريخ فرض العقوبة مع تدوير المدة المقضية في راتبه الأخير قبل فرض العقوبة.

ج- بالنسبة للموظف الخاضع لقوانين أو أنظمة أو قواعد أو تعليمات خدمة تأخذ بنظام الزيادة السنوية، تخفيض ثلاث زيادات سنوية من راتب الموظف مع تدوير المدة المقضية في راتبه الأخير قبل فرض العقوبة.

فيما جاء في الفقرة سابعا من القانون المذكور (الفصل): ويكون بتنحية الموظف عن الوظيفة مدة تحدد بقرار الفصل يتضمن الأسباب التي استوجبت فرض العقوبة عليه على النحو الآتي:

أ- مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات إذا عوقب الموظف باثنتين من العقوبات التالية أو بإحداها لمرتين وارتكب في المرة الثالثة خلال خمس سنوات من تاريخ فرض العقوبة الأولى فعلاً يستوجب معاقبته بإحداها:

1 - التوبيخ.

2 - إنقاص الراتب.

3 - تنزيل الدرجة.

ب - مدة بقائه في السجن إذا حكم عليه بالحبس أو السجن عن جريمة غير مخلة بالشرف وذلك اعتباراً من تاريخ صدور الحكم عليه. وتعتبر مدة موقوفيته من ضمن مدة الفصل ولا تسترد منه أنصاف الرواتب المصروفة له خلال مدة سحب اليد.

وجاء في الفقرة ثامنا من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991 المعدل (العزل): ويكون بتنحية الموظف عن الوظيفة نهائيا ولا تجوز إعادة توظيفه في دوائر الدولة والقطاع العام، وذلك بقرار مسبب من الوزير في إحدى الحالات الآتية:

أ - إذا ثبت ارتكابه فعلاً خطيرا يجعل بقائه في خدمة الدولة مضرا بالمصلحة العامة.

ب - إذا حكم عليه عن جناية ناشئة عن وظيفته أو ارتكبها بصفته الرسمية.

ج - إذا عوقب بالفصل ثم أعيد توظيفه فارتكب فعلاً يستوجب الفصل مرة أخرى.

المركزية وتوزيع السلطات

دائرة الاصلاح العراقية / قسم التخطيط والمتابعة

أولاً : المركزية واللامركزية

من الظواهر الايجابية لمكافحة الفساد الاداري والمالي هو عدم الاجتهاد في ممارسة الصلاحيات ، ووضوح التعليمات التي تحدد تلك الصلاحيات ، ودقة الاجتهادات الادارية وعدم تناقضها بين أقسام الدائرة رغم تشابه العناوين الوظيفية التي تصدر عنها تلك الاجتهادات ، مما يعني عدم أستغلال هذه الحالة من قبل ضعاف النفوس في عرقلة العمل بقصد أستغلال الموقع الوظيفي ، لذلك لابد من الانتقال الى اللامركزية في العمل وتفويض الصلاحيات ، حيث تعتبر المركزية واللامركزية من المفاهيم المهمة في التنظيم الاداري للدائرة ويمكن أيضاح مفهوم كل منهما وكمايلي:-

1 - أسلوب نظام المركزية

هي الاحتفاظ بجميع الصلاحيات عند مستوى الادارة العليا المتمثلة بالمدير العام بحيث لا يتاح لباقي المستويات أن تتصرف الا بناءاً على تعليمات ذلك المستوى أو بعد موافقته .

2 - أسلوب نظام اللامركزية

هي تفويض الصلاحيات أو تمنح فيه صلاحيات لمستويات أدارية أدنى وفقاً لما يسمح به التنظيم الاداري للدائرة وبموجب هذه الصلاحيات الممنوحة تمارس الاقسام أعمالها .

والواقع الفعلي أن نظام المركزية واللامركزية يرتبطان بتفويض الصلاحية الى الحد الذي يساهم بأنجاز الاعمال بفعالية وكفاءة أفضل ، أن الادارة العليا لا يمكنها أن تفوض جميع الصلاحيات وخاصة في دائرة لها خصوصية ، لذا توجب منح بعض الصلاحيات لمدراء الاقسام لتسيير العمل في الدائرة كمساعدين في اتخاذ بعض القرارات مما يصب في مصلحة العمل في الدائرة التي يتطلب نشاطها وجود هيكل تنظيمي يوضح النشاطات في الدائرة ، كما أن تفويض الصلاحية مسألة نسبية بمعنى اذا كان جانب تركيز الصلاحية غالباً في شخص المدير العام فهذا يعني المركزية (مركزية الصلاحية) أو مركزية أتخاذ القرارات (1) ، أما اذا كان العكس اي عدم تركيز الصلاحية (تفويض الصلاحية) أكثر من تركيزها بمركز واحد فهذا معناه اللامركزية أي لا تتركز عملية أتخاذ القرارات بمركز واحد متمثل بالمدير العام .

(1) د.خليل محمد حسن الادارة الحديثة ص222 مجموعة محاضرات بغداد 2009

مزايا أتباع اللامركزية في العمل

1 - أن اللامركزية تسهم في تقسيم المسؤوليات الادارية الى عدد أكبر من مدراء الاقسام مما يؤدي ذلك الى جعل العمل أكثر سهولة وخاصة في الدائرة الكبيرة والتي تشمل جميع الاقسام .

2 - أن اللامركزية تحقق السرعة في أتخاذ القرارات وتعالج الاخطاء بسرعة وتحل المشاكل دون أنتظار لقرار الادارة العليا .

3 - أن اللامركزية تؤدي الى أحساس مدراء الاقسام ممن تم تخويلهم الصلاحية بالتقدير للاعمال التي يقومون بها مما يرفع معنوياتهم وذلك لأن الصلاحيات التي تخول اليهم تكون في مقابل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم أصلاً .

مما تقدم يمكن القول ان مسالة العمل بنظام المركزية واللامركزية مسألة نسبية وليست مطلقة فلا نرى مركزية مطلقة ولا لامركزية مطلقة وانما توجد حالات في الدائرة تتطلب في بعض الاحيان (الاخذ بنظام المركزية وحالات أخرى تتطلب الاخذ بنظام اللامركزية في العمل (1)) والغاية من أستخدام أي أسلوب المركزية أو اللامركزية هو القضاء على الاهمال والفساد الذي قد يحدث في بعض أجراءات وسياقات العمل وتلكوء العمل في بعض الحلقات العاملة في الدائرة.

العوامل التي تؤثر على أتباع أسلوب المركزية واللامركزية

1 - اذا كان حجم الدائرة صغير فيتم أتباع أسلوب المركزية في العمل والعكس كلما كبر حجم الدائرة وتتوسع في نشاطها فمن الافضل أتباع أسلوب اللامركزية لخصوصية واهمية الدائرة .

2 - أن أهمية القرارات وتأثيرها على عمل الدائرة ومستقبلها أثر كبير على مدى تفويض الصلاحيات فكلما كانت القرارات تتصف بأهمية كبيرة كلما يتطلب الامر الى اتباع اسلوب المركزية ويتبع كذلك درجة الخطورة في القرار فاذا كانت الخطورة عالية كلما أقتضى الامر اتباع اسلوب المركزية في العمل لذلك تعتبر القرارات المتخذة في الدائرة فيها نسب متفاوتة من الخطورة مما يتطلب الامر تفويض الصلاحيات .

3 - أذا توفر الكادر المتقدم والمتمثل بمدراء الاقسام بعدد كافي ومناسب وممن يمتلكون الخبرة في العمل الميداني والمهني يتم اتباع اسلوب اللامركزية في العمل بوجود مدراء اقسام أكفاء ممكن الاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات المناسبة في العمل وتمنح لهم الصلاحيات لأن العمل في الدائرة يتطلب التركيز في الادارة .

4 - أن أتباع اسلوب نظام اللامركزية في العمل يتيح للادارة العليا التفرغ لمعالجة القضايا الادارية الاكثر أهمية في الدائرة .

5 - تهيئة مدراء اقسام قادرين على تولي وظائف ادارية اعلى وتفويضهم الصلاحيات وتدريبهم على تحمل المسؤولية .

6 - أن أتباع أسلوب نظام اللامركزية يؤدي الى التنسيق بين الادارة العليا المتمثلة بالمدير العام وبين أقسام الدائرة .

(1) **فالح محمد نظرية المنظمة ص135 الاردن 1983**

ثانياً : توزيع السلطات

دائماً ما تحتفظ الادارة العليا بالاشراف العام على كل مدراء الاقسام لأهمية عمل وخصوصية كل دائرة ودائما ما يمنحهم بعض الصلاحيات للمشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة الهامة منها ، ان توزيع السلطات يعتبر أكثر الاجراءات تعقيداً وخطورة في الادارة بحيث تترك لمدراء الاقسام صلاحية أتخاذ القرارات بصورة جماعية وغالباً ما تكون هذه القرارات ضمن سياق من الضرورة تطبيقها في الدائرة وتكون الادارة العليا مسؤولة عن هذه القرارات أو سياقات العمل المتخذة ، لذلك تضع الادارة العليا نظاماً فعالاً للرقابة ، ويمكن عن طريق دراسة النتائج النهائية وتحليلها وأعطاء هذه الرقابة الدرجة القصوى من الاهمية ، لذا تحتاج مراجعة هذه القرارات لتضمن من ان العمل قد تم انجازه وتنفيذه بصورة سليمة وحسنة ، والتفاهم هنا ضروري جداً بين الادارة العليا وبين مدراء الاقسام والذين يعتبرون من القياديين في الدائرة ويعتبر الاساس للتفويض المستمر للسلطات أو الصلاحيات ، وتسعى الادارة العليا الى شرح حدود السلطة لكل مدير قسم من الاقسام ومدى سلطته ، ويتابع من أن العمل قد تم تنفيذه فعلاً طبقاً للصلاحيات الممنوحة اليه ، وقد تعي الادارة العليا الناجحة بأنها لا تخشى من منح الصلاحيات لمدراء الاقسام ، لذلك أصبح من الضروري أنتقاء مدراء الاقسام انتقاءاً مهنياً أو أختيار من يصلحون للتدريب والتطوير على القيام بهذه المهمة ، كما ان القيادة الديمقراطية ليست معناها الفوضى أو مخالفة السياقات التي تعمل بها الدائرة بل على العكس ، فالنظام يكون هنا أدق بحيث يصبح العمل جماعي كلما كانت الروح المعنوية عالية لتحقيق الحاجات الانسانية التي لا تتحقق الا في جو من الأمن والطمأنينة (وبذلك يكون عمل الادارة العليا أقوى لأن مدراء الاقسام جميعهم وراء الادارة العليا (1))

ولكي يحقق نظام أسلوب اللامركزية في تنظيم عمل الدائرة أفضل النتائج هناك أعتبارات معينة يجب أخذها بالحسبان ومن بينها مايلي :-

1 - الاطمئنان الى قدرة مدراء الاقسام على أتخاذ القرارات السليمة والتأكد من أنهم قادرين على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم .

2 - أن يكون تفويض الصلاحية بشكل مدروس ومحدود الأهمية بناءاً على خصوصية الدائرة .

3 - يجب ان يكون هناك توازن بين الصلاحية المفوضة لمدير القسم والمسؤولية المكلف بها وقبوله لها لا يؤثر على سير عمله .

4 - يتطلب اسلوب العمل بنظام اللامركزية المعرفة الكاملة بأهداف الدائرة والعلاقات والتعاون بين الاقسام وحسب الصلاحيات الممنوحة ومعرفة سياقات العمل في الدائرة .

أن الادارة العليا التي تأخذ على عاتقها المسؤولية يجب ان تؤهل مدراء أقسام يكونوا قادة قادرين على تشجيع العاملين في معيتهم بأعطائهم نفحة من القيم في طريق تأديتهم لواجباتهم اليومية ، لذا يجب ان يكونوا ذو عزم للحفاظ على ارفع المقاييس في عمل الادارة .

(1) **حامد الحرفة موسوعة الادارة الحديثة المجلد الثاني ص1263 بيروت 1980**

العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثانية
العدد 23
آيار 2017

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

بهدف تذليل العقبات وتوفير احتياجات الموظفين والمراجعين

مدير عام دائرة التنفيذ يتفقد المديريات بمحافظة البصرة

اجرى مدير عام دائرة التنفيذ التابع لوزارة العدل د.فتاح محمد حسين برفقة فريق تفتيش من الموظفين بقسمي القانونية والمالية زيارة تفقدية الى مديريات التنفيذ بمحافظة البصرة للإطلاع على سير العمل بها.

وقال المدير العام: ان الزيارة جاءت لتذليل العقبات التي تعترض عمل الموظفين والمراجعين، كما تم الاطلاع على سير العمل في المديرية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها.

وأضاف المدير العام: تم خلال الزيارة متابعة سير العمل في مديرية تنفيذ البصرة، والمعقل، والزبير، وسفوان، والمدينة، والدير، والقرنة، وشط العرب وتم اللقاء بعدد من الموظفين والمواطنين للوقوف على طلباتهم واحتياجاتهم ضمن الخطة السنوية التي تتبعها الدائرة العامة.

يشار الى ان توجيهات السيد الوزير د.حيدر الزاملي نصت على تسهيل معاملات المراجعين، وتوفير متطلبات عمل الكادر الوظيفي من خلال ايجاد الحلول اللازمة.

خلال زيارتها لموقف الرصافة الرابعة

اللجنة الدولية للصليب الاحمر تقيم الجانب الصحي حسب المعايير الدولية

استقبلت دائرة الاصلاح العراقية موقف الرصافة الرابعة وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان اللجنة خلال زيارتها قيّمت الجانب الصحي في الموقف وأبدت ارتياحها لحرص الملاكات الاصلاحية على اتباع المهنية وتعزيز المعايير الصحية وتأهيل البنى التحتية للخدمات والقاعات السجنية.

واضاف المدير العام: ان اللجنة قامت بجولة ميدانية الى القواطع السجنية لمدة يومين حيث التقت بعدد من النزلاء وسلمتهم رسائل من قبل ذويهم.

يشار الى ان اللجنة أثنت على حسن التعامل المهني من قبل ادارة القسم لإنجاح هذه الزيارة الميدانية.

تصدرت المراتب الاولى لقائمة التقييم الشهري خلال شهر شباط الماضي

وزارة العدل تحقق المركز الثالث وفقا لتقييم موظفي الاتصال الحكومي

حققت وزارة العدل الترتيب الثالث وفقا للتقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي بين الوزارات، وبتقدير ممتاز بالتوازي مع النسب المتحققة في المركز الاول، لشهر شباط من العام 2017.

وقال اعلام الوزارة: ان الامانة العامة لمجلس الوزراء تحدد الترتيب الشهري لموظفي الاتصال الحكومي على مستوى الوزارات، وفقا لمدى النشاطات المقدمة من المكاتب الاعلامية التابعة لها والتي تؤشر النشاطات المستقبلية للوزارة.

واضاف: ان وزارة العدل جاءت بالتسلسل الثالث لقائمة التقييم الشهري، لشهر شباط من العام 20177، وبتقدير ممتاز بالتوازي مع النسب المتحققة في المركز الاول.

واوضح: ان قائمة التقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي في الوزارات تعتمد على جدول يتضمن نشاطات، وقد حققت الوزارة في هذا الجانب معدل (25 %)، وفي حقل روح المبادرة بلغ المعدل (24 %)، فيما بلغت سرعة الاستجابة نسبة (25 %)، وحققت في حقل التواصل نسبة (25 %)، وجاء المجموع النهائي ما مقداره (99%).

مكتب المفتش العام يشارك في دورة الصحافة الاستقصائية بالاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد

شارك موظفون في مكتب المفتش العام لوزارة العدل في دورة (الصحافة الاستقصائية) التي اقامتها هيأة النزاهة للمدة من 2-1042017.

وتأتي هذه الدورة ضمن البرنامج التدريبي والتعليم المستمر لعام 2017 الذي تنظمه هيأة النزاهة الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد، لموظفي وزارات الدولة.

وقدم محاضرون من كلية الإعلام في جامعة بغداد والجامعة المستنصرية منهاج محاضراتهم على الموظفين المتدربين بشكل متتابع، وتناولوا فيها آليات كتابة التحقيق الاستقصائي واثره في المجتمع من خلال التركيز على ممارسات الفساد وسبل طرح موضوعاته وإيجاد الحلول المناسبة له، إضافة الى كتابة الموضوع بتحقيق صحفي محترف له تأثير على الرأي العام، لتصحيح آثار الحالة السلبية التي يعالجها.

ضمن سلسلة زياراتها الميدانية لدائرة الاصلاح العراقية

فريق حقوق الانسان يزور قسم الرصافة الرابعة

اجرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية الى دائرة الإصلاح العراقية، للإطلاع على الوضع الصحي والقانوني فيها.

وقال قسم حقوق الانسان: ان فريق من القسم اجرى زيارة تفقدية لقسم الرصافة الرابعة في دائرة الاصلاح العراقية، موضحا ان الهدف من الزيارة هو الاطلاع على الواقع الصحي والقانوني للنزلاء.

واضاف: ان الزيارة تضمنت جولة تفقدية في اروقة القسم والقواطع السجنية، التقى خلالها الفريق بعدد من النزلاء، حيث استمع الى اهم المشاكل التي تواجههم.

وفي ختام الزيارة حدد فريق قسم حقوق الانسان اهم الاحتياجات الخاصة بالنزلاء، وتم مناقشتها مع ادارة السجن لوضع الحلول اللازمة لها تطبيقا لمعايير حقوق الانسان الدولية في سجون الوزارة.

بمشاركة منتسبي الاقسام الادارية والخدمية والسجنية

دائرة الاصلاح العراقية تجري ممارسة افتراضية لمواجهة الحالات الطارئة

أجرت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات الدفاع المدني في الدائرة العامة ممارسة افتراضية على اساليب الاخلاء والسلامة العامة ومكافحة الحرائق.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان الدائرة اعدت خطة عمل مع ملاكات الدفاع المدني لتكثيف الممارسات الافتراضية خلال هذا العام وبمشاركة منتسبي الاقسام الادارية والخدمية والسجنية، وكانت اولى تلك الممارسات لهذا العام في قسم الموارد البشرية في المقر العام في بغداد وكانت الممارسة تهدف الى تعريف المنتسبين بالإجراءات الامنة التي تتخذ في الحالات الطارئة ومنها الهجمات الارهابية او نشوب الحرائق وغيرها.

وأضاف المدير العام: هنالك كوادر متخصصة تقيم محاضرات توعية وتدريبية يومية على الموظفين والمنتسبين عن استخدام المطافئ والإسعافات الاولية والإنقاذ وإخلاء المصابين وإيجاد ممرات امنة والالتزام بضوابط وتعليمات السلامة العامة التي يجب على الموظف الالتزام بها للحفاظ على الارواح والممتلكات والاستخدام الامثل للأجهزة الكهربائية.

فريق نادي شباب العدل يحرز فوزاً يؤهله للمنافسة على المراكز الاولى المتقدمة

فاز فريق نادي شباب العدل على فريق المصلحة بنتيجة (22-3) ضمن مباريات المجموعة الثانية للمرحلة ما قبل الاخيرة من الدوري العراقي للدرجة الاولى لكرة القدم.

وقال رئيس الهيئة الإدارية للنادي: ان هذا الفوز مهم جداً حيث اصبح رصيد فريقنا (211) نقطة لننافس بقوة على المراكز الاولى المتقدمة، مشيداً بالمستوى والأداء الجماعي الذي قدمه فريق وزارة العدل من مهارات وانضباط متميز ساهم بحصوله على هذا الفوز.

يذكر ان نادي شباب العدل مثل الوزارة في اكثر من بطولة كروية وحقق نتائج متميزة في جميع المشاركات.

خلال استقباله مدير مكتب رئيس الادعاء العام في مجلس القضاء الأعلى

وكيل وزارة العدل يبحث سبل التعاون في مجال حقوق الإنسان

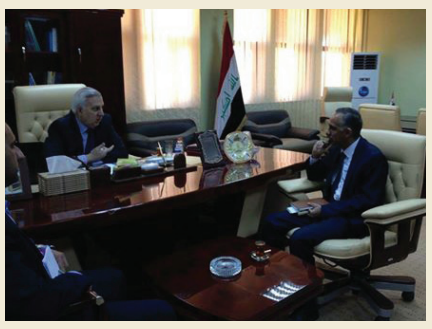

بحث وكيل وزارة العدل السيد حسين الزهيري خلال استقباله مدير مكتب رئيس الادعاء العام في مجلس القضاء الأعلى السيد احمد خليفة موضوع محكمة حقوق الانسان في المجتمع العراقي ومدى التطور والارتقاء في مسائل حقوق الانسان.

وأكد السيد الوكيل على ضرورة تأطير تشريع وطني يغطي الجرائم التي ارتكبتها عصابات داعش الإرهابي على غرار المحكمة الجنائية العراقية التي تعاملت مع رموز النظام المباد، موضحا إن جميع ملفات حقوق الإنسان أحيلت الى وزارة العدل وأصبحت الجهة المسؤولة عن إدارتها بعد إلغاء وزارة حقوق الإنسان.

وفي نهاية اللقاء اقترح السيد الوكيل ترتيب زيارة الى مجلس القضاء الأعلى والادعاء العام لتوضيح آلية عمل وزارة العدل في مجال حقوق الإنسان وكيفية تسهيل الإجراءات المتعلقة بين الجانبين.

توجيهات

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتوانى عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

وزير العدل
د.حيدر الزاملي

بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

العدل والمجتمع

مصور فوتغراف: امجد الحكيم | مصور فوتغراف: فراس المهداوي | مصور فوتغراف: مصطفى وليد | محرر: ثائر الجبوري | محرر: غزوان الظالمي | محرر: عدنان الكعبي | محرر: احمد عبد الكريم | الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر

WWW.moj..gov.iq | قسم شؤون المواطنين 07702919261 — 07810622836 | shakawe@moj.gov.iq | citizens_mog@yahoo.com | العدل والمجتمع /WWW.faecbook | توزع مجاناً